

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: كريمة شبابحة

تحت عنوان

تسيير النفقات العامة المحلية لميزانية الجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية المعاضيد

لجنة المناقشة:

د - بيبصار عبد المطلب

د - قاسمي السعيد

د - بوتيارة عنتر

رئيسا

مشرفا و مقرا

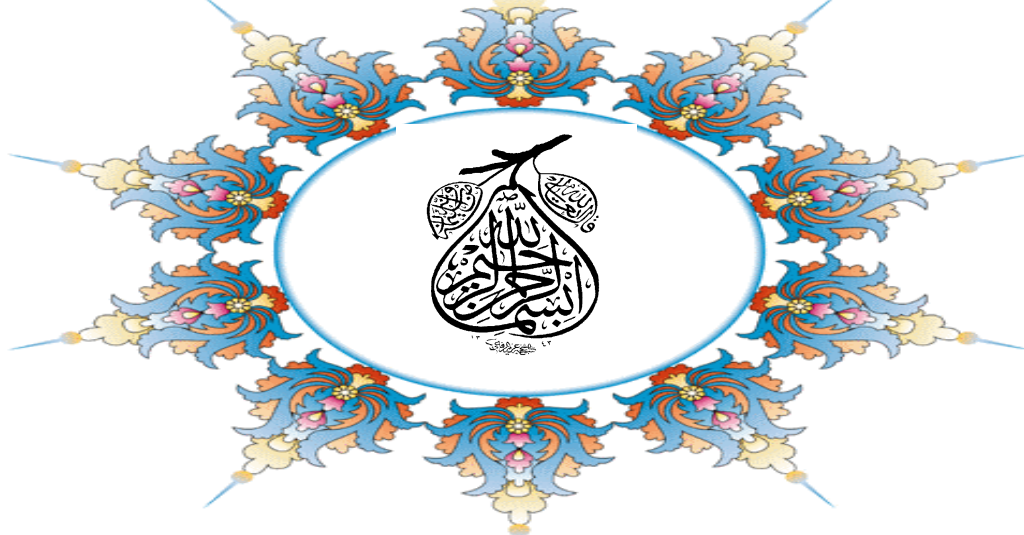
مناقشا

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 2018/2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله عز وجل عرفانا منا
بجميل من ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع نتقدم
بجزيل الشكر إلى:

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر الأستاذ
المشرف **"قاسمي السعيد"** الذي كان لي أبا وسندا في هذا العمل و كل من
ساعدني ولم يبخل عليا بأي معلومة.

كما لا أنسى من كان مرشدي في مؤسسة الدراسة "الأستاذ القوي الربيع"
كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء القراءة
والتصحيح.

ولا أنسى الأخت والصديقة التي ساهمت بشكل كبير في هذا العمل "معاش سامية".

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الأنام الذي على يده حل السلام

الحمد لله الذي نستغفره ونستعين به الذي استطعنا بعونه سبحانه وتعالى

وبعد طول انتظار وشقاء أن يثمر المجهود بإنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

وبهذه المناسبة أهدي هذا الإنجاز .

إلى الوالد الغالي مصدر أمني وسعادتي في الحياة إلى من يحمل في طياته كل الحب والعنان

إلى الذي لم يبخل على بعبه وعطفه ، إلى الذي شعبني طول عمره ، إلى مثلي الأعلى وتاج

رأسي أبي الغالي رحمه الله .

إلى من زرعني بذرة واحتنتني بي إلى قطفي ثمرة ، إلى أحن قلبه في الوجود إلى من يعجز

فيها اللسان عن التعبير ويتوقف العقل عن التفكير إلى من دعته الله بتوفيق والهدى في

الدعاء إلى قرة عيني أمي الغالية حفظهم الله ورحمهم .

إلى كل من أخوتي وقوتي في الحياة " ساعد " مرزاقة " نذير " فؤاد " رحمة "

إلى من احتلو بوجودهم حياتي وإلى كذاكيتي الصغار محمد الرزاق " أيوب " عفاف " هاجر

سرين " .

إلى كل من عماتي وخالاتي وأعمامي وأخوالي وأبنائهم وبناتهم كل باسمه إلى كل من

أصدقائي الذين شاركوني مشواري شاركوني فرحتي وأحزاني وأخص بذكر حبيبة قلبي

سامية وتوأم روحي إلى طلبة تخصص المحاسبة وتدقيق .



فهرس المحتويات



الفهرس العام

الصفحة	العنوان
-	التشكرات
-	الإهداء
I	فهرس العام
II	فهرس الجداول
III	الفهرس الأشكال
أ - ج	مقدمة عامة
01	الفصل الأول : مالية الجماعات المحلية
01	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول : الإطار النظري للنفقات العامة المحلية
02	المطلب الأول : تعريف النفقات العامة
05	المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة المحلية
10	المطلب الثالث : ظاهرة ازدياد النفقات العامة المحلية
13	المبحث الثاني : مدخل نظري إلى ميزانية الجماعات المحلية
13	المطلب الأول : تعريف ميزانية الجماعات المحلية
15	المطلب الثاني : مبادئ ميزانية الجماعات المحلية
16	المطلب الثالث : وثائق ميزانية الجماعات المحلية
19	المبحث الثالث : تنفيذ نفقات ميزانية الجماعات المحلية والرقابة عليها
19	المطلب الأول : الأعران المكلفون بتنفيذ النفقات العامة المحلية
23	المطلب الثاني : إجراءات تنفيذ النفقات العامة المحلية
29	المطلب الثالث : الرقابة على تنفيذ النفقات العامة المحلية
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية
37	تمهيد الفصل
38	المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

38	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن بلدية المعاضيد
40	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية المعاضيد
43	المطلب الثالث : تقسيم النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد
48	المبحث الثاني : دراسة تطور النفقات العامة ورصيد الموازنة
48	المطلب الأول : تحليل التطور في نفقات التسيير
52	المطلب الثاني : تحليل التطور في نفقات التجهيز و الاستثمار
58	المطلب الثالث : تحليل التطور في النفقات العامة
60	المطلب الرابع : تحليل تطور رصيد الموازنة
61	المبحث الثالث : تحليل التغير في النفقات و فائض الإيرادات
61	المطلب الأول : تحليل التغير في نفقات التسيير
64	المطلب الثاني : تحليل التغير في نفقات التجهيز و الاستثمار
66	المطلب الثالث : تحليل التغير في إجمالي النفقات العامة
67	المطلب الرابع : تحليل التغير في فائض الإيرادات
70	خلاصة الفصل
71	خاتمة عامة
-	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
44	حسابات قسم التسيير	01
46	حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار للبلدية	02
49	تطور نفقات التسيير	03
53	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار	04
55	تطور مشاريع البلدية حسب كل قطاع	05
57	نسبة انجاز المشاريع لبرامج بلدية المعاضيد لسنة 2016	06
59	تطور النفقات العامة	07
60	تطور رصيد الموازنة	08
62	التغير في نفقات التسيير	09
64	التغير في نفقات التجهيز و الاستثمار	10
66	التغير في إجمالي النفقات العامة	11
68	التغير في فائض الإيرادات	12

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
04	عناصر النفقات العامة	01
42	الهيكل التنظيمي لبلدية المعاضيد	02
50	تطور نفقات التسيير	03
53	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار	04
56	تطور مشاريع البلدية حسب كل قطاع	05
57	نسبة انجاز المشاريع لبلدية المعاضيد للسنة 2016	06
59	تطور النفقات العامة	07
61	تطور رصيد الموازنة	08
63	التغير في نفقات التسيير	09
65	التغير في نفقات التجهيز و الاستثمار	10
67	التغير في إجمالي النفقات العامة	11
68	التغير في فائض الإيرادات	12



مقدمة عامة



تحتل النفقات العامة المحلية مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية ، باعتبارها الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الجماعات المحلية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تترجم سياستها ومدى نجاعة برنامجها ، والذي يتجلى من خلال طبيعة النفقات وتقسيمها على القطاعات المختلفة وكننتيجة لعدم كفاية التمويل العام الذاتي اللازم لتغطية وتنفيذ مختلف الأنشطة والذي يقابله تزايد في التزامات الجماعات المحلية اتجاه سكان إقليمها ، ولكي تؤدي النفقة دورها يجب أن تحقق المنفعة العامة وتشبع الحاجيات المختلفة للمجتمع ، ومن هنا تستمد عملية تنفيذ النفقات أهميتها لذا أحاطها المشرع الجزائري بقواعد صارمة تنظمها ، وحفها بإجراءات مختلفة تمر بها في مختلف مراحل تنفيذها وهذا في ظل احترام تبويب الميزانية العامة ، من أجل فرض رقابة مستمرة وملازمة على مختلف الأعوان المكلفون بتنفيذها ، وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم عند تنفيذ مختلف العمليات المالية لوحدات القطاع العام لضمان مشروعية تنفيذ الميزانية بصفة عامة والنفقات العامة بصفة خاصة ومطابقتها للأنظمة والقوانين المعمول بها ، وحماية المال العام من الاختلاسات والتبديد.

1 - الإشكالية:

وعلى ضوء هذا يمكننا استخلاص الإشكالية التالية :

ما هو أثر النفقات العامة المحلية في ميزانية الجماعات المحلية ؟ وما واقع ذلك

في بلدية المعاضيد ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة عدة تساؤلات فرعية يمكن صياغتها كما يلي :

✓ ما المقصود بالنفقات العامة المحلية ؟ وعلى أي أساس يتم تقسيمها ؟

✓ ما هي ميزانية الجماعات المحلية ؟ وكيف يتم تنفيذ نفقاتها ؟

✓ ما واقع النفقات في ميزانية بلدية المعاضيد ؟

2 - فرضية الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية :

❖ تؤثر للنفقات العامة المحلية بشكل كبير على ميزانية الجماعات المحلية(بلدية المعاضيد)

3 - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تبيان أثر النفقات العامة المحلية في ميزانية الجماعات المحلية ، باعتبار هذه الأخيرة المنهاج الذي تسير عليه الجماعات المحلية في تسيير شؤونها ؛

بالإضافة إلى معرفة كيفية استخدام الجماعات المحلية لمختلف نفقاتها في ظل التزايد المستمر للالتزاماتها .

4 - أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في الدفع بعجلة التنمية المحلية ، وكذا الدور الذي تلعبه النفقات العامة كأداة ووسيلة في تلبية حاجيات المجتمع .

5 - أسباب اختيار الموضوع :

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب الموضوعية والذاتية التالية :

- ❖ نظرا للدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛
- ❖ نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت المواضيع المتعلقة بمالية الجماعات المحلية ؛
- ❖ الخروج بنتائج مفيدة للدراسة ؛
- ❖ الميول الشخصي لمختلف المواضيع المتعلقة بمالية الجماعات المحلية ؛
- ❖ إدراكا منا لمدى أهمية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية .

6 - المنهج المستخدم في الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث اتبعنا هذا المنهج في استعراضنا للأساس النظري الذي يحدد مفهوم الميزانية والنفقات العامة المحلية ، والقيام بتحليل مختلف الظواهر والإجراءات المتعلقة بها ، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة حيث عرضنا واقع نفقات بلدية المعاضيد وكذا تطورها على مر سنوات الدراسة والتغير الذي يطرأ عليها .

7 - هيكل البحث :

للقيام بالإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين :

فصل نظري : يتناول مالية الجماعات المحلية حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث يتطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للنفقات العامة المحلية من تعريف وتقسيمات وكذا ظاهرة ازدياد هذه النفقات ، أما المبحث الثاني فيتمحور حول ميزانية الجماعات المحلية وما تقوم عليه من مبادئ ، والتعريف بمختلف وثائق هذه الميزانية ، والمبحث الثالث تناول فيه تنفيذ النفقات العامة المحلية في الميزانية العمومية ؛ هذا من جانب ومن جانب آخر الفصل الثاني الذي يتعلق بإسقاط الجانب النظري على دراسة حالة تتعلق بدراسة النفقات العامة المحلية لميزانية بلدية المعاضيد .



الفصل الأول :

مالية الجماعات

المحلية



الفصل الأول : مالية الجماعات المحلية

تمهيد الفصل :

تعتبر المالية المحلية أحد فروع المالية العامة ، نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات و النفقات ، والمالية المحلية " مجموعة الضوابط والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص الهيئات المحلية "¹ ، ومن المعلوم أن المالية المحلية هي أساس عمل إدارة الدولة بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة ،لهذا فهي ذات أهمية بالغة في مختلف الإدارات ، وقد عرفت تطورا كبيرا في الجزائر وجرت عليها مجموعة من الإصلاحات حيث خصها التشريع بميزانية خاصة بها .

ولكي نبسط المفاهيم أكثر سنتطرق في دراستنا إلى بيان المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالنفقات العامة المحلية من تعاريف وتقسيمات ، وكذا سنحاول بيان مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية ، مع عرض مختلف الجوانب المكونة للميزانية من كيفية إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها.

وهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :الإطار النظري للنفقات العامة المحلية ؛

المبحث الثاني : مدخل نظري لميزانية الجماعات المحلية ؛

المبحث الثالث : تنفيذ نفقات الميزانية العامة والرقابة عليها.

¹ عبد الرزاق الشخلي ، الإدارة المحلية ، دار المسيرة للنشر ،عمان ، 2001 ، ص 119 .

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة المحلية

تحتل النفقات العامة للجماعات المحلية مكانة هامة في المجتمع, فقد اهتم المشروع بطرق تحديدها وإجراءات صرفها والرقابة عليها, نظرا للدول تسعى إلية من خلال ضمان السير الحسن للمرافق العامة وإشباع الحاجات العامة, وذلك من خلال إنشائها لمشاريع وبرامج تنمية لتحقيق منفعة عامة محلية, ونظرا لضخامة مهام الجماعات الحلية والتزاماتها المتزايدة أمام سكان إقليمها في سبيل تلبية حاجاتهم, أصبح من الضروري للإدارة المحلية البحث عن الموارد المالية لتغطية نفقاتها¹.

ومنه سنحاول التطرق لمفهوم النفقات العامة في (المطلب الأول) وتقسيماتها (المطلب الثاني), بالإضافة إلى التطرق إلى خصائص النفقات العامة (المطلب الثالث).

المطلب الأول : تعريف النفقات العامة

تتعدد تعاريف النفقات العامة وتختلف باختلاف مفهوم الحاجة العامة التي يراد إشباعها حيث تعرف على أنها "استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ووفق لهذا التعريف ويمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات ثلاث أركان:

- مبلغ نقدي ؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه تحقيق نفع عام².

كما تعرف أيضا :كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة³.

كما تم تعريفها على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق نفع عام"¹.

¹ أحمد عبد السميع علام, المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق, مكتبة الوفاء القانونية, مصر, 2012, ص39.

² محمد عباس محرز, اقتصاديات المالية العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, ط4, الجزائر, 2010, ص55.

³ حامد عبد المجيد دراز, المبادئ المالية العامة, دار الكتاب الحديث, مصر, 2000, ص378.

كما يمكن تعريفها على أنها "مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، يقصد تحقيق منفعة عامة"².

كما أنها تعرف كذلك بأنها "عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة"³.

ومن جهة أخرى يمكن تعريف النفقات المحلية على أنها "النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن و القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات"⁴.

وهي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة .

وبالتالي يتضح أن النفقة المحلية تصرف في نطاق الجماعة بقصد تلبية احتياجات الهيئة المحلية، وهذا ما يستلزم شمول النفقة المحلية على ثلاث خصائص أساسية يمكن اعتبارها عناصر لها وهي كالتالي :

- **النفقات العامة المحلية كم قابل للتقديم النقدي:** إذا كنا بصدد نفقة عامة محلية فلا بد من استخدام مبلغ نقدي ثمن لما تحتاجه الجماعة المحلية من منتجات، سلع وخدمات وذلك لتحقيق الصالح العام من مشاريع تنمية محلية مختلفة.
- **صدورها من قبل الهيئة المحلية:** لا يمكن أن تكتسب النفقة الصفة المحلية إلا إذا صدرت عن الهيئة محلية وتتمثل في الولايات أو البلدية والهيئات التابعة لهما بالنسبة للجزائر .

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص 63 .
² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط3، 2007، ص 53 .
³ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعنز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 54 .
⁴ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 71 .

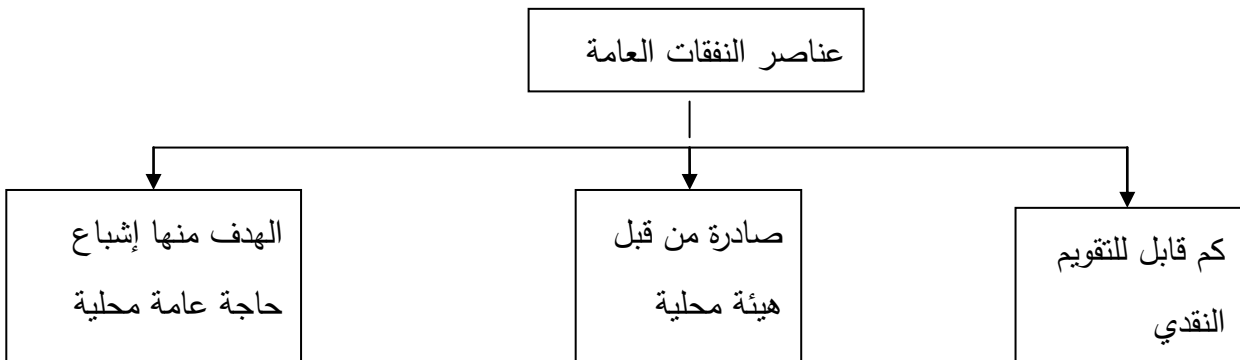
▪ أن تهدف إلى إشباع حاجة محلية: يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة المحلية هو إشباع الحاجات العامة المحلية وتحقيق مصلحة المواطنين المقيمين على إقليمها جميعاً دون استثناء أو تمييز، فإن كان الجميع يتساوون في تحميل الأعباء المحلية كالضرائب فإنهم يتساوون كذلك في الاستفادة من النفقات العامة المحلية وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع¹.

من خلال التعريف السابقة يمكننا القول أن النفقات العامة هي مبلغ من النقود يتولى إنفاقه شخص معنوي عام يهدف إلى تحقيق الصالح العام يتضمن العناصر التالية:

- النفقة العامة مبلغ من النقود ؛
- صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الهيئات التابعة لها ؛
- المقصود من النفقة العامة تحقيق الصالح العام.

والشكل التالي يبين عناصر النفقات العامة المحلية

الشكل رقم (1): عناصر النفقات العامة:



المصدر: من إعداد الطالبة

¹ عباس عبد الحفيظ , تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية _ دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصوره , مذكرة ماجستير , جامعة أبو بكر بالكايد, تلمسان , 2011, 2012, ص2 .

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة المحلية

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى مجموعتين رئيسيتين الأولى التقسيمات العلمية للنفقات العامة والمجموعة الثانية، التقسيمات العلمية أو الوضعية للنفقات العامة¹

1_ التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

تضم التقسيمات العلمية للنفقات تقسيمات متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها وهي:

1_1_ النفقات العادية والنفقات غير العادية : يقصد بالنفقات العادية نفقات دورية منتظمة تتكرر كل سنة في الميزانية كمرتبات الموظفين، معاشات أما النفقات غير العادية فهي النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل سنة بل تحدث في فترات زمنية غير منتظمة مثل نفقات إنشاء جسر².

ويمكن من جهة أخرى تبيان معنى النفقات العادية وغير العادية من خلال أن النفقات العادية تشمل نفقات التسيير والأدوات واللوازم التي تتطلبها الجماعات المحلية، بينما تشمل النفقات غير العادية أشغال التشييد الجديدة للبنيات، الطرق، مجاري المياه قنوات صرف المياه الصالحة للشرب وأعمال التهيئة العمرانية، وتقيد هذه التفرقة إلى الأخذ بها في مجال تقسيم النفقات في الحرص على تغطية النفقات العادية الواردة بالميزانية المحلية من حصيلة الموارد العادية، بينما يلجأ إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات غير العادية³.

¹ محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص 64.

² حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، ط2 الجزائر، 2001، ص 35

³ مرغاد لخضر، مداخلة بعنوان: النفقات العامة وقواعد ترشيدها، الملتقى الدولي: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي: 01_02_ديسمبر 2004

1_2_ النفقات الفعلية والنفقات التحويلية :

يقصد بالنفقات الفعلية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة ,تحصيل مقابلها على السلع والخدمات منها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو النفقات الخاصة بتوسيع المشاريع الإنتاجية القائمة أو إنشاء مشاريع ووحدات جديدة,وهذا يعني أن النفقات الفعلية تساهم في زيادة الإنتاج القومي بصورة مباشرة .

والنفقات التحويلية تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل مثل إعانات المرض والبطالة والمعاشات والإعانات الاقتصادية التي تدفع إلى بعض المنتجين ,لتخفيض أسعار السلع والخدمات التي ينتجونها وفوائد الدين العام¹ .

وهذا يعني أن النفقات التحويلية هي نفقات تقوم بها الدولة بدون أن تكون لها مقابل بل تأخذ شكل نفقات دعم (إعانات) وهبات وتبرر هذه النفقات بإيرادات عادية مثل الضرائب.

1_3_ النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية:

حيث تعرف النفقات الإنتاجية بأنها تلك النفقات التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات والتي عند إضافتها إلى السلع والخدمات والتي عند إضافتها إلى السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاع الخاص تحصل على الناتج المحلي ,وهذا يعني أن النفقات الإنتاجية هي النفقات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي للبلد.

أما النفقات غير الإنتاجية فهي تلك النفقات التي لا تستخدم في زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات بل تستخدم في سبيل المحافظة على النظام العام في البلد.

¹ خالد شحادة الخطيب , أحمد زهير شامية ,مرجع سابق ,ص118

1_4_ النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية:

إن النفقات الإدارية هي النفقات اللازمة لسير الإيرادات العامة في الدولة سواء كانت هذه النفقات تقدم على شكل رواتب وأجور و مكافآت إلى الأفراد العاملين في الإدارات العامة مقابل خدماتهم التي يؤدنها إلى هذه الإدارات ,أو تكون على شكل نفقات لشراء المهتمات والمستلزمات المطلوبة لتمشية أعمال هذه الإدارات أما النفقات الرأسمالية ,فهي تلك النفقات الاستثمارية التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلي (مشروعات إنتاجية) أو لزيادة الخدمات العامة (إقامة مشروعات الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات).

وهذا يعنى أن النفقات الرأسمالية تتميز بصفات معينة تميزها عن النفقات الإدارية , وذلك أن الدولة لا تهدف من وراء هذا الإنفاق إلى تحقيق نفع مباشر يفيد الجهاز الإداري للدولة ,بل تهدف من وراءه زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلد.

2_التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة , وفقا للتقسيمات العملية إلى ثلاث تقسيمات وكما يأتي:¹

2_1_التقسيمات الإدارية للنفقات العامة : مع أن التقسيمات الإدارية للنفقات العامة تعد من أقدم التقسيمات الوضعية فإنها ما تزال تحتل مكانة مهمة في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة , إذ يجري توزيع النفقات العامة , وفقا لهذه التقسيم على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق أي وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات .

¹ محمد سلمان سلامة ,مرجع سابق ,ص,ص,72, 73.

2_2_التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة : لم تعد النفقات العامة من خلال هذا التقسيم أداء التمويل الجهاز الإدارية للدولة فحسب , وإنما كأداة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماعإلخ , أي أن هناك أهدافا متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها وبالتالي أصبح من الضرورة أن يجري تقسيم النفقات العامة على أساس وظائف الدولة التي تضطلع بها وقد استخدمت هذا القسم لجنة هوفر (Hoover) في الولايات المتحدة ثم انتشر في كثير من الدول الأوربية , وبناء عليه يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للوظائف الرئيسية في الدولة ويبلغ عددها ثماني وظائف هي :

- الإدارة العامة والسلطات العامة ؛
- القضاء والأمن ؛
- العلاقات الخارجية ؛
- الدفاع الوطني ؛
- التعليم والثقافة ؛
- النشاط الاجتماعي (الصحة والعمل) ؛
- النشاط الاقتصادي (الزراعة , الصناعة , التجارة) ؛
- الإسكان .

2_3_التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة : هي التقسيمات التي تجري وفقا لمختلف دوائر الدولة , مع الاهتمام بأن توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الحقول الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة مع أخذ التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الميزانية كما يأتي :

- النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح الحكومية ؛
- نفقات التجهيز والإنشاء ؛

• نفقات تحويلية .

أما بالنسبة للجزائر فقد أخذت بالتقسيم الاقتصادي فيما يخص ميزانية التجهيز والاستثمارات المخططة¹ .

تم تقسيم النفقات إلى نفقات التسيير التي تساهم في استمرارية المرافق العامة , ونفقات التجهيز والاستثمار التي تقوم بتمية ملكية الجماعات المحلية :

1_ نفقات قسم التسيير:

تعتبر نفقات التسيير تلك النفقات الضرورية التي تسمع للجماعات المحلية بسير المصالح التابعة للبلدية والولاية مع ضمان توفير الخدمات وإشباع الحاجات المختلفة بانتظام واستمرار حيث تنقسم نفقات التسيير إلى نفقات إجبارية كالأجور, ونفقات ضرورية كالهاتف , ونفقات اختباره كالإعانات² .

وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لا مداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من سير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه³ .

2_ نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

تعتبر نفقات التجهيز والاستثمار, نفقات ضرورية باعتبارها تنتمي ملكية الجماعات المحلية فهناك نفقات حسب طبيعتها ونفقات حسب وظيفتها, فالنفقات حسب طبيعتها هي التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية مباشرة أو تلك المتعلقة بالإعانات الممنوحة إلى الجمعيات والهيئات وكذا تسديد قروض الجماعات المحلية , أما بالنسبة

¹ حسين صغير, مرجع سابق, ص 39

² زيان محند واعمر, نظرية حول المالية العمومية المحلية, مجلة الفكر البرلمان, العدد الأول 2002, الجزائر, ص 112

³ محمد عباس محرز, مرجع سابق, ص 66

للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك الجماعة المحلية كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات والمؤسسات العمومية¹ .

بالعودة إلى المادة (198) فقرة (2) من قانون البلدية , يحتوي قسم التجهيز والاستثمار بموجب القانون على ما يلي :نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار , تسديد رأس مال القروض, نفقات إعادة تهيئة منشآت البلدية² .

المطلب الثالث : ظاهرة ازدياد النفقات العامة المحلية

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ما هي إلى ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادية وهذا راجع إلى عدة أسباب والتي تذكر منها:

1_انخفاض قيمة النقود: يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد أكبر من الوحدات النقدية من أجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد أقل من الوحدات النقدية³ .

2_قدم المرافق الأساسية وعدم كفاءتها : وذلك كون أغلبية البلديات محملة بأغلبية كثيرة نتيجة قدم المرافق الأساسية , أو عدم وجودها والتي تحتاج إلى أموال طائلة ودقة في التنفيذ وهذه المرافق الأساسية هي المهام الأولى للجماعات المحلية وكذلك فهي تحتاج إلى زيادة نفقات الإنفاق العامة لإقامتها أو التوسع فيها أو تجديدها بما يتلاءم وظروف كل مجتمع⁴ .

¹ كريمة ربحي , زاهية بركان , وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية ,مداخلة لمقابلة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات ,جامعة سعد دحلب .

² قانون رقم (11/10),المتعلق بالبلدية ,مؤرخ في 22 جوان 2011,جريدة رسمية رقم عدد(37) مؤرخة في 03 ماي 2011 .

³ محمد سلمان سلامة ,مراجع سابق,ص 75.

⁴ عباس عبد الحفيظ ,مرجع سابق ,ص 9 .

فلا تزال مثلا العديد من المدن الجزائرية تعاني من النقص في المجاري الصحية ومجاري المياه وكذلك ضعف المرافق الأساسية أو انعدامها في بعض المناطق خاصة الصحراوية منها مما يتطلب من البلديات أو الولايات زيادة الإنفاق العام لتغطية هذا العجز¹ .

3_التغير في القواعد المالية : يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في النفقات العامة² .

4_اتساع الإقليم أو زيادة عدد سكانها : تؤدي زيادة مساحة الإقليم ,وكذا الزيادة في عدد السكان على مستوى هذا الإقليم إلى ارتفاع النفقات العامة فمثلا زيادة المواليد يؤدي الزيادة في المبالغ المخصصة لهم من رعاية كمصاريف الرعاية الصحية للتفويض ضد الأمراض وأيضا الزيادة في عدد المتدرسين تعني الزيادة في بناء المدارس.

5_الإنفاق المحلي المظهري : ويرجع نمو الإنفاق العام المحلي في البلاد النامية إلى الإنفاق العام المحلي المظهري حيث تقوم الجماعات المحلية باستهلاك موارد مالية معتبرة على إقامة مباني فاخرة وحدائق عمومية أو تزيين الطرق الرئيسية الهامة أو إقامة الحفلات إلخ³ .

6_انتشار المشروعات العامة : إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة ,أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو التي لا يرغب في إنتاجها

¹ رحيمة حوالم بومدين , دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية , عرض للتجربة الجزائرية , مؤتمر العمل البلدي الأول , مركز البحرين للمؤتمرات _فندق كراون بلازا , 26_27 مارس 2006

² خالد شحادة الخطيب, أحمد زهير شامية , مرجع سابق , ص 79

³ عباس عبد الحفيظ , مرجع سابق , ص 09

سبب عدم تحقيقها للأرباح أو سبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة يتعذر على القطاع الخاص توفيرها وعلى أثر ذلك تتزايد النفقات¹ .

7_سياسات التوظيف و الأجور في الجماعات المحلية : في الوقت الذي يتحدد فيه الطلب على عنصر العمل ، بالنسبة لقيمة المخرجات و كذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة بما يضمن تعظيم الأرباح ، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام بالدول النامية يبتعد بدرجة كبيرة عن الاقتصاد في التكاليف² فزيادة التوظيف في الجماعات المحلية تتم باعتبارها عنصرا مستقلا عن أية زيادة في الطلب على مخرجات الجماعات المحلية حيث ينظر إلى هذه الزيادة في التوظيف بأنها هدف سياسي اجتماعي ، وذلك لعجز الجماعات المحلية في خلق فرص عمل حقيقية الذي نتج عنه ظاهرة البطالة المقنعة مصحوبة بتزايد النفقات المحلية .

8_تطور مهام الجماعات المحلية : بعد التخلي (مذهبيا) عن الاختيار الاشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976،و الخلفية السياسية و الاقتصادية التي جاء بها دستور 1989،والتي شكلت الركيزة الإيديولوجية لقانون البلدية 09/90 ،الذين أديا إلى اتساع الصلاحيات و الاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية من أجل تحقيق الإصلاحات بما يتماشى والسياسة الجديدة للدولة³ .

¹ محمد سلمان سلامة ،مرجع سابق ،ص 78.

² محمد عمر حماد أبو دوح ، ترشيد الإتفاق العام و علاج عجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ،ص 38.

³ عباس عبد الحفيظ ،مرجع سابق،ص 10

المبحث الثاني : مدخل نظري إلى ميزانية الجماعات المحلية

تعد ميزانية الجماعات المحلية من أهم أدوات التخطيط المالي ، فهي الأداة التي تحدد أهداف الجماعة المحلية وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها ، وعليه سنحاول التطرق إلى تعريف ميزانية الجماعات المحلية (المطلب الأول)، وكذا المبادئ التي تقوم عليها (المطلب الثاني) ، ووثائق ميزانية الجماعات المحلية (المطلب الثالث) .

المطلب الأول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

سننتقل أولاً إلى تعريف الموازنة العامة ثم تنتقل إلى تعريف ميزانية الجماعات المحلية ، باعتبار أن هذه الأخيرة محتواة في الأولى .

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة نذكر منها :

فتعرف على أنها : "عبارة عن تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة"¹ .

كما يمكن تعريفها على أنها : " تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة "² .

وتعرف أيضاً كما يلي : "وثيقة تبين نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية "³ .

كما تعرف "وثيقة تشريعية سنوية ، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها ، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال "⁴ .

¹ علي زغود ، الإدارة المالية العامة ، دار المعنز للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، الأردن ، 2015، ص133

² محمد سلمان سلامة ، مرجع سابق ، ص133

³ Jean Longatte, paseal vanhose, chritiphe viprey ,*économie générale*, 3 édition, paris ,dunod ,2002,p90.

⁴ جمال لعامرة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر، القاهرة 2004، ص34.

كما تم تعريفها في التشريع الجزائري على أنها: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية، مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات للرأس المال وترخص بها" ¹ .

بما أن ميزانية الجماعات المحلية محتواة في الموازنة العمومية، فإن تعريفها لن يبتعد عن تعريف هذه الأخيرة وقد تم تعريفها عدة تعاريف من قبل الباحثين وكذا النصوص التشريعية الجزائرية، فعرفت بأنها: "الميزانية عبارة عن جرد للنفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال مدة محددة من طرف الهيئات المحلية" ² .

وعرفت أيضا حسب نص المادة (176) من قانون رقم (10_11) المتعلق بالبلدية على ما يلي: "الميزانية عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بالسير الحسن لمصالح الجماعات المحلية" ³ .

وتم تعريفها أيضا على أنها "ميزانية الإدارة المحلية هي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة وهي تعكس بذلك الخطط والاتجاهات من أجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين" ⁴ .

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية المحلية على أنها وثيقة حسابية تقديرية يتم إعدادها من طرف الهيئة المحلية عن طريق قيام هذه الأخيرة بعملية جرد الإيرادات والنفقات المراد تحقيقها خلال السنة.

¹ المادة 03، قانون 21|90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35.

² دحمان حمادو، الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير القانون العام، كلية الحقوق

العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011، ص 73

³ المادة 176 من قانون رقم 10|11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق .

⁴ عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سابق، ص 132

المطلب الثاني : مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

تقوم الميزانية المحلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها لإعدادها بصفة صحيحة وقانونية, وتتمثل هذه المبادئ في :

1_مبدأ السنوية : ويعني هذا المبدأ استقلالية كل دورة محاسبية على الأخرى والمتمثلة في سنة حيث أن إيرادات الجماعات المحلية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة وذلك لأن فترة سنة معقولة للتنبؤ بحصيلة الإيرادات وحاجاتها إلى النفقات وإذا زادت الفترة المحاسبية عن سنة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال العمومية¹, مما يعني "أن الميزانية عمل محدد بمدة زمنية تقدر سنة, أي تقدير النفقات والإيرادات في حدود السنة"².

2_مبدأ التوازن : حسب المادة (136) من القانون الولائي والمادة (151) من القانون البلدي يتم إعداد ميزانية محلية متوازنة أي تساوي تقديرات النفقات مع تقديرات الإيرادات ولا يمكن للمجالس الحلية الشعبية المصادقة على ميزانية غير متوازنة.

3_مبدأ التخصيص : على عكس الميزانية العامة للدولة فهي ميزانية الجماعات المحلية (الولاية, البلدية) هناك إيرادات خاصة من أجل نفقات خاصة فعلى سبيل المثال هناك اقتطاع من موارد التسيير لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار, أو الإيرادات المقيدة بتخصيصها (مكوفين, عجز , بناء مدارس...)"³.

¹ عباس عبد الحفيظ, مرجع سابق, ص, 13 14
² راجع المادتين 177 و202 من القانون 11|10, مرجع سابق
³ عباس عبد الحفيظ, مرجع سابق, ص 14

4_مبدأ الوحدة : يقصد به إدراج كافة النفقات والإيرادات المتوقع إنفاقها أو تحصيلها خلال دورة الميزانية في وثيقة واحدة¹ ، من أجل سهولة عرض الميزانية ومعرفة المراكز المالي للجماعة.

المطلب الثالث : وثائق ميزانية الجماعات المحلية

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من ثلاث وثائق وهي الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية وسنقوم بغرضها فيما يلي

1_الميزانية الأولية : هي الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية ,فهي عبارة عن كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة ,ويتم إعدادها قبل بدء السنة المالية السابقة كما جاء في المادة (150) من القانون البلدية "توضع الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية السابقة"² .

ويتم عرضها على شكل تقديرات أي النفقات التي تصرف والإيرادات التي ستحصل لتنفيذها من طرف الجماعة خلال السنة السابقة لتنفيذها حتى يتم التصويت عليها.

وحسب المادة (177) فإنه يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية .

يسمى فتح الاعتمادات المصادق عليها على إنفراد في حالة الضرورة "اعتمادات مفتوحة مسبقا" إذا جاءت قبل الميزانية الإضافية أو ترخيصا إذا جاءت بعدها .

¹ عادل فليح العلاء, المالية العامة والتشريع الضريبي , دار الحامد , الأردن ، 2006، ص 578 .
² المادة 150 من القانون البلدية ,مرجع سابق,ص500

2_ الحساب الإداري : يعتبر الحساب الإداري نتيجة السنة المالية حيث يقدم لنا المصاريف الحقيقية التي سجلت سواء بالنسبة لقسم التسيير أو التجهيز والاستثمار, والحساب الإداري يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعة المحلية يشبه قانون ضبط الميزانية بالنسبة لموازنة الدولة وهو يبين لنا الوضعية المالية للجماعة المحلية كما يوضح لنا الحساب الإداري ثلاث نقاط أساسية يعتمد عليها في إعداد الميزانية الإضافية وهي:

- بواقي الإنجاز والتحصيل لفرع التسيير ويرحل إلى الميزانية الإضافية (سواء الفائض أو العجز) ؛
- يستخرج لنا الرصيد الإجمالي لفرع التجهيز والاستثمار ؛
- يستخرج لنا الفائض أو العجز إن وجد.

كما يمسك الحساب الإداري المحاسبة العمومية للولاية أو البلدية الذي يعده كل من الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي على التوالي كونهما أمران بالصرف , ويتم إعداده قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية , ويعبر عن وثيقة إجبارية تسهل عمليات الرقابة المختلفة على الميزانية خاصة وأن الوثائق الأخرى (الميزانية الأولية, الميزانية الإضافية) , ما هي إلا وثائق تنبؤية في حين أن الحساب الإداري يعبر عن النتيجة الحقيقية المنجزة من طرف الجماعة المحلية¹ .

3_ الميزانية الإضافية : هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية السابقة² .

فالميزانية الإضافية هي الميزانية الأولية مضافا إليها ترحيل بواقي الحساب الإداري والمتغيرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية , وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن :

¹ عباس عبد الحفيظ, مرجع سابق, ص 17
² المادة 150 من قانون البلدية, مرجع سابق, ص 500

- كل ترحيلات النفقات والإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة ؛
- ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدينة (بواقي الحساب الإداري للسنة الماضية المنتهية) ؛
- تعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالسنة للسنة المعنية ,وللميزانية الإضافية ثلاث مهام :¹
_الارتباط بالسنة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة المالية الجارية عمليات لم تتم بعد أو فائض في الموارد أو عجزا في المالية ؛

-ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية ؛

-برمجة العتاد.

يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المطبقة خلالها ² وبصفة إلزامية على أساس التوازن من قبل المجالس الشعبية .

المبحث الثالث : تنفيذ نفقات ميزانية الجماعات المحلية والرقابة عليها

تعرف النفقة العمومية بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة " ، وبالتالي فإن كل النفقات العمومية تكون متوقعة ومرخصة في الميزانية ,حيث لا يمكن التصرف في الأموال العمومية إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة في تخصص أبواب ويقود الميزانية , ويقوم بتنفيذ هذه النفقات أعوان مكلفون يختلفون باختلاف مراحل التنفيذ ومن أجل ضمان التوظيف الأمثل للمواد العمومية وضع المشروع الجزائري عدة قيود قانونية وتنظيمية لتفادي تبديد واختلاس الأموال العمومية بواسطة تطبيق رقابة مستمرة على تنفيذ النفقات في مختلف مراحلها

¹ سعاد طيبي , الرقابة على الميزانية الجماعات المحلية ,رسالة ماجستير في القانون ,معهد الحقوق والعلوم الإدارية , فرع إدارة ومالية ,جامعة بن عكنون _الجزائر ,2002,ص 11
² المادة 152 من قانون البلدية ,مرجع سابق ,ص 500

ومن هنا سنحاول التطرق إلى الأعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العامة (المطلب الأول) وكذا إجراءات تنفيذ هذه النفقات (المطلب الثاني), وكذلك الرقابة على تنفيذ هذه النفقات (المطلب الثالث) .

المطلب الأول : الأعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العامة

إن عملية التنفيذ الخاصة بنفقات الميزانية العامة تقوم على تدخل نوعان من الأعوان وهما: الأمرين بالصرف Les ordonnateur من جهة , والمحاسبون العموميون Les comptables publics من جهة أخرى كما يتدخل حسب اختصاصه في عملية التنفيذ, كما تقوم على مبدأ أساسي ألا هو مبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين Le principe de séparation entre Les agents d exécutions .

1_1_ الأمرين بالصرف: وحسب المادة 23 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العامة "بعد أمر بالصرف في مفهوم القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات والتصفية وصادر سند الأمر بالتحصيل من جانب الإيرادات والقيام بإجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحرير حوالات فيها يتعلق بالنفقات ويتم تصنيف الأمرين بالصرف الثانوي, الأمر بالصرف الوحيد, الأمر بالصرف المفوض أو المستخلف"¹ .

1_1_ الأمر بالصرف الرئيسي : بناء على نص المادة (26) من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية تمنح صفة الأمر بالصرف الرئيسي حصريا للفئات الموالية :

- الوزراء في حدود الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الدولة المخصصة لتسيير الوزارة
- إضافة إلى الحساب الخاصة للخزينة المرخصة في القانون ؛

¹ المادة 25 من القانون 21/90, المتعلق بالمحاسبة العمومية , مرجع سابق, 1134

- الولاية في حدود ميزانية الولاية المالية ؛
- المسؤولين المعنيين على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة ؛
- المسؤولون على الوظائف المتعلقة بتنفيذ نفقات وإيرادات الخاصة بميزانية الدولة المعنيين أو المنتجين.

1_2_الأمر بالصرف الثانوي : يقوم الآمرون بالصرف الرئيسيون بتعيين الآمرين بالصرف الثانويين من أجل تسيير وتنفيذ ميزانية وحدات القطاع العام اللامركزية ، وبالتالي تتكون شبكة الآمرين بالصرف الثانويين من المديرين الجهويين والمديرين المنصبين على رأس الهيئات العمومية غير المركزية الذين يمثلون مختلف الوزارات على المستوى المحلي والذين يقومون بإصدار أوامر تحصيل الإيرادات و حوالات الدفع بتفويض من الأمر بالصرة الرئيسي¹.

1_3_الأمر بالصرف الوحيد : هناك عمليات ذات طابع وطني ولكن بحكم طبيعتها الجغرافية يستحسن تسجيلها باسم شخص محلي كفاء لتسييرها عادة ما يكون الوالي بالنسبة لعمليات التجهيز غير المركزية المبسطة باسمه في إطار البرامج القطاعية غير المركزية ، فالوالي هنا يعتبر أمر بالصرف وحيدا لأنه يمثل جميع الآمرين بالصرف الابتدائيين (الوزراء).

1_4_الأمر بالصرف المفوض(المستخلف):حسب المادة 28من القانون 21|90 المتعلق بالمحاسبة العمومية التي تنص على " في حالة غياب أو مانع يمكن استخلاف الآمرين بالصرف بعقد تعيين يعد قانونا ويبلغ للمحاسب العمومي المكلف بذلك " .

وبالتالي فإن الأمر بالصرف المستخلف يظهر في حالات الضرورة لتفويض الأمر بالصرف المختص في حالة حدوث مانع يمنعه من ممارسة وظائف أو في حالة غيابه.

¹ زهير شلال ، آفاق إيضاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة ، أطروحة دكتورة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2013 ، 2014 ، ص106

2_ المحاسب العمومي: حسب المادة 33 من قانون 21|90 مادة المتعلق بالمحاسبة العمومية¹: يعد محاسب عمومي في مفهوم هذه الأحكام كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية :

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات ؛
- ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو الأشياء أو الموارد المكلف بها وحفظها؛
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد؛
- حركة حسابات الموجودات؛

ويمكن التمييز بين صنفين من المحاسبين العموميين وهما: المحاسب العمومي الرئيسي والمحاسب العمومي الثانوي؛

2_1_ المحاسب العمومي الرئيسي:² وهو المحاسب الذي يكون مكلفا بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة ,حيث يقوم بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة وفق لنص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 331|91 المؤرخ في 07|09|1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي يملكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون كلياتها ومحتواها ,يتصف المحاسبين الرئيسيين التابعين للدولة كل من:

- العون المحاسبي المركزي للخرينة العمومية؛
- أمين الخزينة الرئيسية؛
- أمناء الخزينة في الولاية؛
- الأعوان المحاسبون للميزانيات الملحقة .

¹ المادة 33 من قانون 21|90 المتعلق بالمحاسبة العمومية
² زهير شلال ,مرجع سابق ,ص.ص 109 110

2_2_المحاسب العمومي الثانوي : وقد جاء ذكره في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 313|91 ويتميز المحاسب الثانوي عن الرئيسي في كون هذا الأخير يتمتع بصلاحيات واسعة في جميع المجالات , أما المحاسب العمومي الثانوي فيخص بمجال محدد ويتمثل المحاسبون الثانويون في :

- ✓ قابض الضرائب ؛
- ✓ قابض أملاك الدولة ؛
- ✓ قابض الجمارك؛
- ✓ محافظ الرهون؛
- ✓ أمين الخزينة البلدي؛
- ✓ أمين خزينة المؤسسات الصحية.

كما يقوم تنفيذ النفقات العامة على مبدأ الفصل بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي , وهذا كما نصت عليه المادة 55 من القانون 21|90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "تتألف وظيفة الأمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي وهذا المادة تعني عدم إمكانية تدخل الأمر بالصرف في المرحلة المحاسبية الخاصة بالمحاسب العمومي, وعدم تدخل المحاسب العمومي في المرحلة الإدارية الخاصة بالأمر بالصرف من جهة أخرى , ووفقا لهذا المبدأ لا يمكن لأزواج الأمرين بالصرف أن يكونوا محاسبين معينين لديهم.

المطلب الثاني : إجراءات تنفيذ النفقات العامة

لقد تم ذكر عملية التنفيذ الخاصة بالنفقات العامة في الفصل الثالث من القانون (17|84) المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بالقانون العضوي لقوانين المالية بعنوان (التنفيذ) وذلك وفقا للمواد من (71 إلى 75) من القانون .

كما نجد أن القانون (21/90) المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية قد تطرق إلى عملية التنفيذ بنوع من التفصيل وذلك في الفصل الثالث بعنوان "عمليات التنفيذ (المواد من 14 إلى 22)¹ ويقسم تنفيذ النفقات العمومية إلى مرحلتين متتابعتين: المرحلة الإدارية المنفذة من طرف الأمر بالصرف والتي تقسم إلى ثلاث عمليات ألا وهي :

الالتزام بالنفقة، التصفية، وأخيرا الأمر بالدفع، ثم تأتي المرحلة المحاسبية المتمثلة في دفع النفقة التي يتم تنفيذها من طرف المحاسب العمومي وهذا تطبيقاً لمبدأ الفصل الذي تم ذكره سابقاً.

إن تقسيم عملية التنفيذ إلى قسمين يقوم على أسس :

- **على المستوى المالي :** يضمن تقسيم عملية التنفيذ وضوح ودقة العمليات المتعلقة بالنفقات والذي يسمح بتقسيم المراحل المختلفة للعملية .
- **على المستوى القانوني :** يسمح بتحديد الزمن الذي انطلق منه تكون الدولة قد قامت بالالتزام قانوني بالنفقة.
- **على المستوى الإداري :** يسمح بتأسيس نوع من الفصل بين السلطات أثناء عمليات تنفيذ النفقات بإسناد مختلف المراحل إلى سلطات مختلفة².

1_ المرحلة الإدارية في تنفيذ النفقات العامة:

يقوم بها الأمر بالصرف وتتم بثلاث مراحل: الالتزام بالنفقة وهو التصرف الذي يؤدي إلى نشوء التزام اتجاه الغير وهو الأمر الذي يثبت بموجبه نشوء الدين ثم التصفية وهي التقدير الفعلي والصحيح للمديونية ومحاسبتها³، وأخيراً الأمر بالصرف

¹ المواد من 14 إلى 22 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، مرجع سابق .

² Bachir yalles chaonche; **le budget de l'état et des collectivités_opu_Alger**;1990

³ الطيب متلو , مبدأ الشفافية في التسيير المالية المحلية , مجلة الفكر البرلماني , العدد السابع الجزائر, 2004, ص 92

فبعد معرفة مبلغ النفقة يقوم الأمر بالصرف بإصدار الأمر إلى المحاسب العمومي بدفع المبلغ إلى شخص بموجب وثيقة مكتوبة¹ .

1_1_1 الالتزام بالنفقة : تعتبر مرحلة عقد النفقة أو ربط النفقة "المرحلة الأولى من مراحل صرف النفقات العامة وهي الواقعة التي تنشأ الالتزام في ذمة الدولة وبمعنى آخر ينشأ الارتباط بالنفقة نتيجة اتخاذ السلطة التنفيذية لقرار ما يترتب عنه دين في ذمة الحكومة يتطلب سداد هذا الدين إنفاقاً من جانب الحكومة² .

حسب المادة رقم (19) من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية , تعرف عملية الالتزام بأنها "العمل الذي يترتب عنه إنشاء الدين " , وما يمكن استنتاجه من هذا التعريف أن عملية الالتزام تتمثل في الإجراء الذي ينتج عنه عبء مستقبلي على عاتق الدولة التي توضع في وضعية مدين, ولا تعقد النفقة إلا في حدود الاعتمادات المالية المبرمجة في الميزانية وبالتالي لا يجوز تغيير مجال صرف النفقة العمومية إلا في حدود الغاية التي رصدت لها الاعتمادات المالية في ظل احترام بنود وأبواب الميزانية³ .

وهناك نوعان من الالتزامات :التزام قانوني ,التزام محاسبي :

1_1_1:الالتزام القانوني : يأتي على عدة أشكال ويختلف باختلاف طبيعة النفقة ,فقد ينتج عن تطبيق نص قانوني مثل المعاشات ,أو عن قرار فردي مثل سندات طلب التمويل,أو قد يكون ناتجا عن كلا الإجراءين (نص قانوني ,قرار فردي) مثل نفقات المستخدمين ,كما ينتج الالتزام عن ظروف خارجة عن إرادة مثل النفقات

¹ محمد الصغير بعلي,يسرى أبو العلا, المالية العامة :النفقات العامة ,الإيرادات العامة ,الميزانية العامة , دار العلوم للنشر والتوزيع,الجزائر 2003, ص 108 .

² خالد شحادة الخطيب ,أحمد زهير شامية ,أسس المالية العامة , دار وائل للنشر , عمان , 2008 ص314

³ شلال زهير ,مرجع سابق ,ص 130.

الإضافية الناتجة عن تغيير الأسعار الأولية المتفق عليها في صفقة عمومية وهذا ما يعرف بتحيين ومراجعة الأسعار.

1_1_2: الالتزام المحاسبي: وهو تخصيص الاعتمادات المالية من أجل إنجاز نفقة معينة ناتجة عن التزام قانوني أو بعبارة أخرى هو التجسيد المادي للالتزام القانوني، وتقوم بتحريها الأمر بالصرف المؤهل قانونا للقيام بذلك بالنسبة لكل عملية و المرفقة بالوثائق التي تثبت النفقة .

❖ **2_1_2_التصفية (تصفية النفقة):** نصت عليها المادة 20 من القانون 21|90

المتعلق بالمحاسبة العمومية : "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"¹ , ويقصد بهذا القرار تحديد المبلغ الذي تلتزم الجماعة المحلية بدفعه نتيجة النفقة السابقة للالتزام بها فلا يمكن صرف النفقات إلا بعد تنفيذ موضوعها، أي التحقق من أداء الخدمة الفعلية من طرف الدائن ومطابقة هذا الأداء لشروط الالتزام بالنفقات، فلا تدفع الجماعة المحلية النفقة للمستفيد إلا بعد الانجاز الفعلي للخدمة , فلا يمكن للموظف العام استلام راتبه إلا في نهاية الشهر , أو دفع نفقة سلعة للتاجر إلا بعد استلام السلعة باستثناء حالات قليلة جدا ومقررة قانونا مثل :

- مصاريف المهمات الممنوحة لموظفي الإدارات العمومية ؛
- المعاشات ؛
- الإعانات المالية ؛²

¹ المادة 21 من القانون المحاسبية العمومية , مرجع سابق , ص 1133.

² عباس عبد الحفيظ, مرجع سابق , ص 27.

ومن ناحية أخرى وبما أن مبلغ النفقة القابل للدفع لا يمكن في كثير من الحالات تحديده بدقة أثناء الالتزام (يكون تقديريا) فإن التصفية تسمح بضبطه على أساس الإثباتات التي تمت أثناء التحقيق أداء الخدمة , وعمليات تتمثل التصفية في الإقرار الخطي للأمر بالصرف على سند إثبات النفقة (فاتورة...) شاهدا بذلك على تمام أداء الخدمة موضوع النفقة ,وصحة مبلغ هذه الأخيرة " ¹, وللتصفية وظيفتان :

• **التأكد من أداء الخدمة :** لأن الإدارة لا تدفع أي نفقة إلا بعد إنجاز العمل الملتزم به أو استلام السلع والتأكد من مطابقتها لما هو مطلوب ومتفق عليه كما ونوعاً.

• **تحديد المبلغ القابل للدفع :** هذه العملية تركز على حساب مبلغ الدين الواقع على عاتق الدولة , وتحديده بدقة , والتأكد من أنه واجب الدفع , بمعنى التحقق من عدم وجود أي وجه من الاقتطاع ,كذا التأكد من أن الدين لم يتم دفعه من قبل .

1_3_الأمر بصرف النفقة (الأمر بالدفع): هو الأمر الذي يعطيه الأمر بالصرف للمحاسب العمومي المختص لتنفيذ الدفع بالنسبة لعملية كانت محل التزام وتصفية سابقين.

و تنص المادة (21) من القانون (21/90) على ما يلي : " يعد الأمر بالصرف الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات " , ويتم في هذه المرحلة تحرير سند الأمر بالدفع من طرف الأمر بالصرف أو يعرف بحوالة الدفع ,من أجل إرسالها مع وثائق إثبات النفقة وبطاقة الالتزام وبطاقة الدفع إلى المحاسب العمومي من أجل تنفيذ مرحلة الدفع في الآجال المحددة قانونا.

¹ محمد مسعودي , ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة , مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة , الجزائر , 2006,ص16.

إلا أنه توجد بعض النفقات التي يتم دفعها دون الحاجة إلى إصدار أمر مسبق بالدفع ويكون الأمر بالدفع في أربعة نسخ يتم الاحتفاظ بنسخة في الأرشيف أما النسخ الثلاثة الباقية فيتم إرسالها إلى الخزينة العمومية , كما نجد أن الأمر بالصرف له عدة قيود في مجال الأمر بالدفع والمتمثلة في :

• **القيود المالي:** إذا لا يجب أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للأوامر بالدفع المحررة خلال السنة مبلغ الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف الأمر بالصرف خلال السنة المالية .

• **القيود الزمني:** ويعني أن عملية الأمر بالدفع تنتهي يوم 20 ديسمبر للسنة المالية , حيث أنه بعد هذا التاريخ لا يمكن الأمر بدفع النفقة حتى وإن تم الالتزام بها ويؤجل تنفيذ هذه العملية إلى السنة الموالية , وفي هذه الحالة يقوم الأمر بالصرف بتحرير وثيقة إدارية لإثبات عدم دفع النفقة .

2_ المرحلة المحاسبية للتنفيذ: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ الإيراد تتمثل في تحصيل , حيث يقوم المحاسب العمومي بتحصيل المبلغ المستحق للجماعات المحلية بعد التأكد من صحة وسلامة العمليات الإدارية , إلا أنه في بعض الحالات تكون عملية التحصيل بصفة آلية كالإعانات والهبات¹

وهي تمر بمرحلة وحيدة وهي دفع مبلغ النفقة:

2_1_ دفع النفقة: حسب المادة (22) من قانون المحاسبة العمومية "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي"² , فهذه المرحلة موجبها يتم إبرام ديون الجماعات

¹ رحمة زبوش , الميزانية العامة للدولة , رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم , تخصص القانون , كلية الحقوق , جامعة مولود معمري ,

تيزي وزو, 2011, ص 175

² المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية , مرجع سابق , ص 1133

المحلية ,وهي مرحلة محاسبية في تنفيذ أوامر الأمر بالصرف,بل تتعداها بممارسة نوع من الرقابة المفروضة في حدود صلاحيته بالإضافة إلى كونه أميناً على الصندوق.

وفي هذا الإطار وقبل قبول دفع أي نفقة عمومية يجب على المحاسب العمومي وتحت مسؤوليته الشخصية والمالية أن يتأكد من توفر جميع الشروط القانونية لضمان مشروعية تنفيذ النفقات العمومية , وذلك وفقاً لأحكام المادة (36) من القانون رقم (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية .

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ النفقات العامة :

تعتبر الرقابة المالية أداة من أدوات السلطة العامة التي تهدف إلى حماية المال العام بعدة وسائل سخرتها الدولة لصالح هيئات وأشخاص القانون العام ,من أجل تجسيد سياستها الرقابية على الإيرادات والنفقات .

أخضع المشروع الجزائري مالية الجماعات المحلية إلى رقابة صارمة مستوحاة من النموذج الفرنسي وذلك من أجل التأكد من صحة العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال المحلية ,حيث فرض على البلديات والولايات رقابة واسعة¹ .

ويمكننا تعريف الرقابة المالية كما عرفها هنري فايل "الرقابة هي التحقيق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وإن غرضها هو الإشارة إلى نقاط ضعف والأخطاء ,بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شيء_الأشياء , الناس , الأفعال"² .

ويمكن تقسيم الرقابة إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية :

¹ مسعود شيهوب , المجموعات المحلية بين الاستقلال والرقابة , مجلة الفكر البرلماني , العدد الأول , الجزائر, ديسمبر , 2002 , ص 132
² عبد الكريم أبو مصطفى , الإدارة والتنظيم (المفاهيم , الوظائف , العمليات) , مصر , دار المعارف, 2001 , ص 246

1_الرقابة الداخلية : تهتم الرقابة الداخلية بجميع الأنشطة والمهام التي تمارسها الجماعات داخل محيطها وفي كافة المستويات الإدارية , وتمثل في الرقابة التي يمارسها المراقب المالي وكذا رقابة المحاسب العمومي .

1_1_رقابة المراقب المالي : المراقب المالي هو المسؤول على الرقابة السابقة على تنفيذ النفقات العمومية الخاصة بميزانية الدولة , ويحكم هذه الرقابة المرسوم التنفيذي 414/22 المؤرخ في 14نوفمبر1992 والمتعلق بالرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها الذي أعطى أهمية خاصة للرقابة التي يقوم بها المراقب المالي معززا بذلك المهام المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 33/90 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 المتضمن القانون الأساسي للعمال التابعين للأسلاك الخاصة للإدارة المكلف بالمالية والذي أعطي للمراقب المالي مكانة هامة في الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية .

1_1_1_تعريف المراقب المالي : المراقب المالي عون من الأعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية ويعين بقرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالميزانية.¹

1_1_2_ الدور الرقابي للمراقب المالي : تعتبر الوسيلة المخولة للمراقب المالي للقيام بالرقابة هي التأشير , التي يمنحها الأمر بالصرف الملتزم بالنفقة عندما يتأكد من شرعية النفقة ومطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها للالتزام, فله التحقق من صحة الفاتورة

¹ المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 414/92 , المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1913 الموافق ل14نوفمبر سنة 1992 , المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها , الجريدة الرسمية العدد 82, 1992

وإستفائها بالشروط الشكلية منها: اسم المتعامل, عنوان المؤسسة, ختم وإمضاء المتعامل, أما من ناحية الموضوع فيجب على المراقب المالي التحقق من المسائل التالية:¹

- صفة الأمر بالصرف ومطابقة توقيعه للورقة مع النموذج المودع على مستوى مصلحة المراقب المالي في بداية التعيين؛
- السهر على الاستعمال المناسب و الصحيح للاعتماد وعدم تغيير تخصيصها؛
- التأكد من التقييم الصحيح للدين أي المبلغ المسجل في ورقة الارتباط مطابقا للفاخرة ؛
- التحقق من الرقم الصحيح لورقة الالتزام لمنع ارتكاب الأخطاء ؛
- وجود التأشيرات القانونية للجهات المختصة ؛

بناء على هذا فإن المراقب المالي يسعى لتأكد من توفر العناصر السابق ذكرها , فإذا توفرت أشار بالموافقة على السجل أو الوثيقة المثبتة بالالتزام بالنفقة , أو يقوم برفض التأشير لانعدام العناصر السابقة مع تعليل الرفض لمدة لا تفوق 20 يوم , ومن كل هذا نجد أن هناك حالات قد يتم فيها رفض تأشيرة على الالتزام على النفقة , وقد يكون هذا الرفض رفضا مؤقتا أو نهائيا .

1_2_رقابة المحاسب العمومي : إذا كان المراقب المالي يتدخل قبل القيام بعملية الصرف, فإن المحاسب العمومي يتدخل بدوره أثناء تنفيذ النفقة وذلك من أجل التأكد من شرعيتها , لذا تعتبر هذه الرقابة مرافقة لتنفيذ النفقة العمومية , ومكملة لرقابة المراقب المالي " ² .

¹ لمادة 08 من المرسوم التنفيذي 414/92, مرجع سابق .
² محمد عباس محرز , مرجع سابق , ص 374.

1_2_1_1 تعريف المحاسب العمومي: "الموظف المرخص له قانونا بالتصرف في الأموال العمومية" ¹

1-2-2: الدور الرقابي للمحاسب العمومي : يمارس المحاسب العمومي صلاحيات أصلية وتبرر في تنفيذ الميزانية ومختلف العمليات المالية , وتشمل مجالات رقابة المحاسب العمومي مايلي :

-التأكد من مطابقة عملية الأمر بالصرف للقوانين والأنظمة المعمول بها ²؛

- التأكد من صفة الأمر بالصرف أو المفوض له؛
- مراقبة شرعية عملية تصفية النفقات العمومية ؛
- مراقبة توفر الاعتمادات المالية ؛
- مراقبة تأشيريات عملية المراقبة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة سارية المفعول .

يقع على المحاسب العمومي مسؤولية على كل الأخطاء التي تقع تحت إشرافه , فيلتزم بتعويض من ماله الخاص , إلى أن القانون خول له وسيلة تمكنه من تمرير المسؤولية للأمر بالصرف وهو ما يسمى بالتسخير , وبالتالي تبرأ ذمته من أي مسؤولية شخصية أو مالية" ³ .

2_الرقابة الخارجية : تعتبر الرقابة الخارجية تلك الرقابة الإدارية أو الوصائية التي تمارسها السلطة الوصية على المؤسسات العمومية أو الهيئات التي تقع تحت وصايتها

¹Magnet jaque, la comptable puplique,France,1995,p11.

² المادة 36, من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية , مرجع سابق.

³ المادة 46, نفس المرجع .

ولقد حرص المشرع الجزائري على المحافظة على الأموال العمومية من خلال :إحداث الأجهزة الرقابية المتمثلة في " رقابة المفتشية العامة ورقابة مجلس المحاسبة " ¹ .

1_2_ رقابة المفتشية العامة : تعتبر المفتشية العامة للمالية هيئة رقابية على كل الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة التي تسهر على المحافظة على الأموال العمومية .

1_1_2_ تعريف المفتشية العامة : يعتبر جهاز المفتشية العامة مستقل عن أجهزة مديريات وزارة المالية , فهي تسيير شؤونها في إطار الاستقلالية الكاملة وتخضع لسلطة الوزارة المالية فقط , وقد تم استحداث هذا الجهاز لأول مرة بموجب مرسوم تنفيذي (53/80) التي تعد مؤسسة رقابية هامة في الدولة توضع تحت سلطة وزير المالية .

2_1_2_ الاختصاصات العامة للمفتشية العامة : تمارس المفتشية العامة للمالية رقابتها على كل شخص معنوي مستفيد من المساعدة المالية من الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئة العمومية بصفة تساهمية أو في شكل إعانة أو قرض أو تنسيق أو ضمان كما تتولي المفتشية العامة للمالية القيام بالعديد من المهام والتدخلات في إطار الاختصاصات العامة ومما القيام بما يلي: ²

- تقييم أداء أنظمة الميزانية ؛
- التدقيق أو إنجاز الدراسات أو التحقيقات أو الخبرات أو الخبرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمحاسبي ؛
- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي أو لكيان اقتصادي ؛
- تقييم شروط تسيير واستغلال المصالح العمومية من طرف المؤسسات الامتيازية مهما كان نظامها ؛

¹ إبراهيم بن داود , مالية عامة ., دار الكتاب الحديث , مصر , 2009 , ص 150 .
² المادة 04 من مرسوم التنفيذي رقم 272/08 المؤرخ في 2008/09/06 , يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية , الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة في 2008/09/07 .

2_2_رقابة مجلس المحاسبة : قبل الاستقلال كان نظام الرقابة المالية المطبق في الجزائر , النظام الفرنسي أين كانت جميع الكيانات العمومية تخضع لرقابة مجلس المحاسبة الفرنسي , وبعد الاستقلال تم إنشاء مجلس المحاسبة يتولى المهام الرقابية في مجال الرقابة على المالية العامة , وسنتطرق فيما يأتي إلى تعريف مجلس المحاسبة ومجالات اختصاصه كهيئة رقابية .

2_2_1_تعريف مجلس المحاسبة: نصت المادة 03/02 من القانون 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة "أنه المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية المتمتع اختصاص إداري وقضائي في ممارسة المهام الموكلة إليه"¹ .

2_2_2_أشكال رقابة مجلس المحاسبة على ميزانية الجماعات المحلية :

تتعدد أشكال الرقابة من قبل مجلس المحاسبة والتي يمارسها على ميزانية الجماعات المحلية , ويمكن عرضها في ما يلي :

- **حق الإطلاع وسلطة التحري :** يحق لمجلس المحاسبة أن يطلب كل الوثائق التي من شأنها أن تسهل رقابة العمليات المالية والمحاسبية أو لازمة لتقييم تسيير المصالح والهيئات الخاضعة لرقابته"² .

- **رقابة نوعية التسيير :** يراقب مجلس المحاسبة نوعية تسيير الجماعات المحلية , فهو يقوم بتقويم شروط استعمال الجماعات المحلية الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها على مستوى الفعالية والنجاعة الاقتصادية بالرجوع إلى المهام والأهداف والوسائل المستعملة , كما يقيم قواعد تنظيم وعمل الهيئات الخاضعة لرقابة وتأكد من

¹ المادتين 02,03 من الأمر رقم 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة , جريدة رسمية , عدد 39 المؤرخ في 1996.

² المادتين 02 و03 مرجع سابق

وجود آليات وإجراءات رقابية داخلية موثوقة ويقدم و يقدم كل التوصيات التي يراها ملائمة لتحسين الفعالية¹ .

- **مراجعة حسابات المحاسبين العموميين:**يراجع مجلس المحاسبة حسابات المحاسبين العموميين ويصدر أحكاما بشأنها , ففي مجال مراجعة حسابات التسيير يدقق مجلس المحاسبية في صحة العمليات المادية الموصوفة فيها ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.²

- **رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية :** سهر مجلس المحاسبة العامة على مراقبة احترام قواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية بالنسبة للجماعات المحلية , وذلك بمراقبة الأخطاء أو المخالفات التي تكون خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على استعمال أموال الجماعات المحلية أو الوسائل المادية , وتلحق ضررا بخزينة الجماعة .

- **الأشغال المنجزة في الوكالات:** بناء على ما سبق تشكل هذه العمليات استثناء المبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي لأن التسديد سبق مرحلة إصدار الأمر بالدفع , إضافة إلى أن الأمر بالصرف هو الذي قام بتنفيذ عملية تسديد النفقات مكان المحاسب العمومي³ .

¹ المادة 69 من نفس المرجع , ص 11.

² المادة 75 من نفس المرجع , ص 12.

³ زهير شلال , مرجع سابق , ص 120

خلاصة الفصل :

من خلال ما تمت دراسته والتطرق إليه في هذا الفصل تمكنا من التعرف على النفقات العامة المحلية ، والتي هي مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه جماعة محلية ، بهدف تحقيق الصالح العام ، كما حاولنا التعرف على أسس تقسيمها ، وتسليط الضوء على ميزانية الجماعات المحلية التي هي جرد للنفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال مدة محددة من طرف الهيئات المحلية ، وعرضنا المبادئ التي تقوم عليها والتي منها مبدأ السنوية ، ومبدأ الوحدة ، مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف و المحاسب العمومي، وكذا الوثائق المكونة لها والمتمثلة في الميزانية الأولية و الحساب الإداري والميزانية الإضافية ، كما حاولنا التطرق إلى مكانة النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية من خلال عرض لمختلف مراحل تنفيذ هذه النفقات ميزانية ، والأعوان الذين يتابعون مختلف هذه المراحل وكذا الرقابة عليها .



الفصل الثاني :

دراسة حالة النفقات العامة

المحلية لبلدية المعاضيد

و أثرها على الميزانية



الفصل الثاني: دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

تمهيد الفصل

من خلال الفصل السابق والذي تطرقنا فيه إلى توضيح وتحديد مفهوم النفقات العامة المحلية وكذا تقسيماتها ومكانتها في ميزانية الجماعات المحلية وطرق تنفيذها، ولكي تكون هذه الدراسة قريبة من الواقع لآبد من إسقاطها على أرضية، وذلك من خلال تجسيدها في دراسة حالة، وقد ارتأينا أن تكون هذه الدراسة حول النفقات العامة لبلدية المعاضيد والتي تعتبر هي الأخيرة جماعة محلية وقاعدة اللامركزية .

وعلى ضوء هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

يتناول المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة .

فيما يدرس المبحث الثاني تحليل التطور في النفقات وفائض الإيرادات

أما المبحث الثالث : فيتطرق إلى تحليل التغير في النفقات وفائض الإيرادات .

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بميدان الدراسة (بلدية المعاضيد) ، من خلال عرض نبذة تاريخية عن البلدية في المطلب الأول ، والتعرف على الهيكل التنظيمي لها في المطلب الثاني ، أما المطلب الثالث فيتناول تقسيم النفقات العامة لبلدية المعاضيد

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية المعاضيد

بلدية المعاضيد هي إحدى بلديات دائرة أولاد دراج - ولاية المسيلة تقع شمال شرق مدينة المسيلة على بعد 36 كلم ، وتبلغ مساحتها 264 كلم² وعدد سكانها 24189 نسمة خلال الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 ، وتتميز بمناخها التلي البارد الممطر شتاء مع تساقط الثلوج والمعتدل صيفا ، يعتمد أغلب سكانها في حياتهم اليومية على الفلاحة الجبلية والصناعة التقليدية ، بها 1500 هكتار حدائق وبساتين ، تمتد على ضفاف وادي فرج والغيل وتشتهر بالفلاحة الجبلية في منطقة الصراء سفح السلسلة الجبلية (التي بها سهول خصبة ذات المردود الجيد و مناطق غابية بها مختلف أنواع الأشجار خاصة منها شجرة البلوط مما يجعلها تتميز بمناظر طبيعية خلابة ، زيادة على ما تحتويه من آثار إسلامية ورومانية خاصة المدينة الأثرية قلعة بني حماد التي كانت في يوم ما عاصمة المغرب الأوسط ، كما تشتهر المنطقة بصناعة الزربية المعضادية المعروفة على المستوى الوطني ،إلى جانب الصناعات التقليدية الأخرى كصناعة الحصير وأواني الأكل الخشبية منها والفخارية وغيرها .

قبل سنة 1956 كانت البلدية تسمى ببلدية المعاضيد المختلطة وكان مقرها الإداري ببرج بوعريريج وكانت تظم عدة أعراش كبرى نذكر منها على وجه الخصوص (المهديّة ، سيدي مبارك ، رأس الواد ، عين تاغروت ، غيلاسة ، الرابطة ، برج الغدير ، العش ، أولاد خلوف ، القصور ، القصب ، المعاضيد) .

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

هذان الأخيران هما اللذان يشكلان حاليا بلدية المعاضيد التي أنشأت بموجب المرسوم رقم 56/692 المؤرخ في 28/06/1956 ، وفي عام 1963 ضمت البلدية إلى أولاد دراج بموجب المرسوم رقم 63/189 المؤرخ في 16/05/1963 ، غير أنه وفي نفس السنة أعيد إنشاء بلدية المعاضيد الجديدة طبقا للمرسوم رقم 63/466 المؤرخ في 02/12/1963 وكانت تابعة لدائرة المسيلة ولاية سطيف ، وبمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1974 أصبحت بلدية المعاضيد تابعة لدائرة المسيلة . ولاية المسيلة إلى غاية 1985 أصبحت تابعة لدائرة أولاد دراج . ولاية المسيلة .

يحد بلدية المعاضيد من الشمال ولاية برج بوعريش بلديات (غياسة ، العش ، الرابطة) ، ومن الغرب بلديتي المطارفة والمسيلة ، من الشرق بلدية أولاد عدي القبالة ومن الجنوب بلدية أولاد دراج وبلدية المطارفة .

بلغ عدد سكان بلدية المعاضيد 24189 نسمة خلال الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 وهو موزع حسب التجمعات الحضرية الهامة كآتي :

- ✓ التجمع الحضري بشارة (مركز البلدية) 7098 نسمة :ويظهر هذا التجمع الحضري المداشر التالية (بشارة ،الخرزة ،لانشاش ، لارباع ، الجفين ، الزرايف ، الصماير ، الدشرة ، بوعروة ، أولاد أحمد بن عيسى) .
- ✓ التجمع الحضري الزيتون 8759 نسمة : (ويظم الزيتون ، الخلوة ، مراح بوعكاز ، الميهة الحمراء ، لعشاش) .
- ✓ التجمع الحضري جعونة 3563 نسمة : (ويظم جعونة ، الطابية ، الطاقية ، المحصب ، الحمار ، رشانة ، البويرة ، لغوانم ، أولاد الديلمي ، ولجة الستين).
- ✓ التجمع الحضري الغيل 2700 نسمة : (ويظم أولاد سيدي منصور ، الرقطة ، السواعدية ، المناسير ، قليقل)

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

كما تعرف البلدية إداريا في المادة الأولى من قانون البلدية : " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتحدث بموجب القانون " ¹

وللبلدية خصائص نذكر منها :

- البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية ، لامركزية ، إقليمية جغرافية .
- نظام البلدية في النظام الإداري الجزائري هو صورة فريدة ووحيدة للامركزية الإدارية المطلقة ، حيث أن جميع أعضائها وجميع أعضاء هيئات ولجان تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر .
- تعتمد البلدية في النظام الإداري الجزائري على وارداتها الذاتية في تلبية وتغطية نفقة حاجات سكانها ، وتجد دعما ماليا في إطار الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية .FCCL

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية المعاضيد :

يحدد الهيكل التنظيمي للبلديات حسب عدد سكانها الذي يبلغ 22222 نسمة وبهذا فتصنف الثالث (عدد السكان من 20000 إلى 50000 نسمة) ويحدد الهيكل التنظيمي لها على النحو التالي :

¹ المادة 01 من قانون البلدية ، مرجع سابق .

1_الأمانة العامة : وتتكون من مكتبتين :

- **مكتب المصالح المشتركة :** والذي يقوم بتنسيق وتنظيم الأعمال الإدارية والتقنية ومتابعة وتنظيم حفظ أو أرشيف البلدية , ومتابعة وإحصاء عرائض المواطنين بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين البلدية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي .
- **مكتب كتابة المجلس :** والذي يقوم بمهام مختلفة والتي منها إعداد وإرسال الاستدعاءات الموجهة للمجلس ومتابعة المصادقة على المداولات والقرارات والملاحظات الخاصة بالسلطة الوصية (الدائرة) ومتابعة محاضر لجان المجلس .

2_مصلحة التنظيم والشؤون العامة : تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات (مراجعة القوائم الانتخابية التسجيل في القوائم الانتخابية ...) وتهتم كذلك بكل ما يتعلق بالتنظيم (التنظيم المتعلق بأصحاب الحرف , التجار ...) تتكون من ثلاث مكاتب مكتب التنظيم , مكتب الحالة المدنية ومكتب الشؤون العامة والذي ينظم بدوره فرعين :

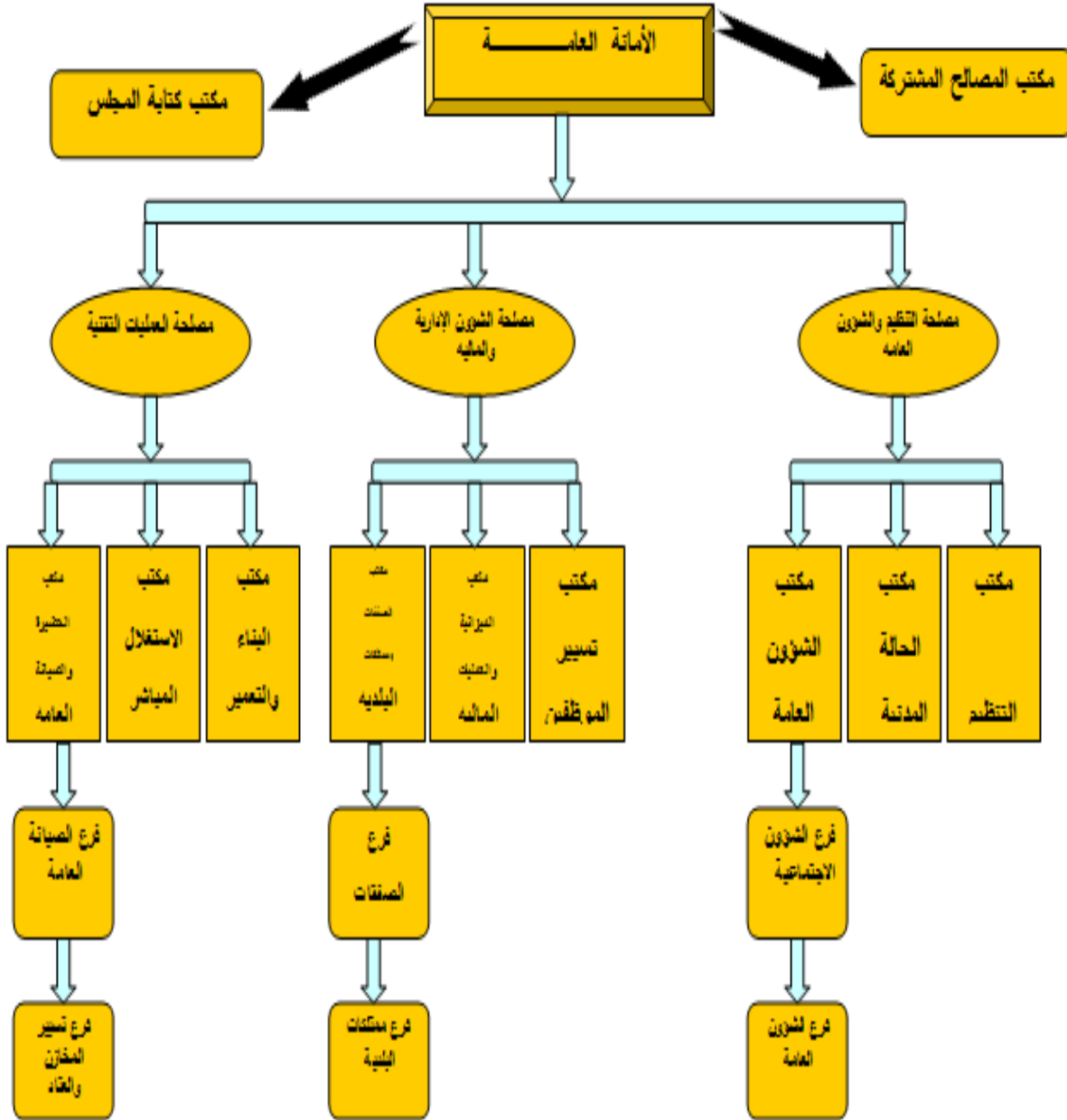
فرع الشؤون الاجتماعية , وفرع الشؤون العامة.

3_مصلحة الشؤون الإدارية والمالية : وتنقسم إلى مكتب تسيير الموظفين ويهتم بشؤون الموظفين وانشغالاتهم ... ومكتب الميزانية والعمليات المالية ومكتب الصفقات وممتلكات البلدية ويتشكل هذا الأخير من فرعين فرع الصفقات وفرع ممتلكات البلدية .

4_مصلحة العملية التقنية : وتتشكل من ثلاث مكاتب , مكتب البناء والتعمير ومكتب الحضيرة والصيانة العامة وينقسم بدوره إلى فرعين فرع الصيانة العامة وفرع المخازن والعتاد.

الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي لبلدية المعاضيد:

الهيكل التنظيمي العملي لبلدية المعاضيد



المصدر : تم إعداده بالاعتماد على وثائق البلدية

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد

تعتمد بلدية المعاضيد في تقسيمها لنفقاتها على معيار الهدف ،حيث تقسمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار ، فنقسم ميزانيتها إلى :

❖ قسم التسيير؛

❖ قسم التجهيز والاستثمار .

فكل ما ينفق بهدف السماح للجماعات المحلية بتسيير مصالحها مع ضمان توفير الخدمات المختلفة يعتبر نفقة تسيير ، وعلى خلاف ذلك كل ما ينفق بهدف تنمية ملكية الجماعات المحلية وزيادة قدراتها الإنتاجية و المرودية بصفة مباشرة أو غير مباشرة فتعد نفقة تجهيز و استثمار .

1- نفقات قسم التسيير : يشمل قسم التسيير خمسة أنواع من المصالح تدرج ضمن خمس مجموعات مقسمة إلى أبواب هي كالتالي :

✓ المصالح غير المباشرة ؛

✓ المصالح الإدارية ؛

✓ المصالح الاجتماعية ؛

✓ المصالح الاقتصادية ؛

✓ مصالح الجباية.

وترتب النفقات داخل مصالح التسيير علا الحسابات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : حسابات قسم التسيير

الحسابات	قسم التسيير
60	سلع ولوازم
61	مصاريف المستخدمين
62	ضرائب ورسوم
63	مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولات
64	مساهمات وحصص
65	منح وإعانات
66	مصاريف التسيير العام
67	مصاريف مالية
68	المساهمة في صندوق الضمان ض المباشرة
69	أعباء استثنائية
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

وسنقوم بتوضيح بعض الحسابات :

- **الحساب 60 سلع ولوازم** : يحتوي هذا الحساب على كل المواد والأدوات والمواد المستهلكة من طرف مختلف المصالح أو الممنوحة في شكل مساعدات ، وينطوي تحت هذا الحساب عدة مواد منها : 600 مستحضرات صيدلية ، 607 لوازم المدارس ...

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

- **الحساب 61 مصاريف المستخدمين** : وتفيد هنا مختلف المصاريف المتعلقة بالموظفين مهما كان مركزهم القانوني (متعاقدين ، مثبتين ، مؤقتين) .
- **الحساب 62 ضرائب ورسوم** : تفيد في هذا الحساب الضرائب والرسوم المستحقة الأداء من طرف البلدية مثل : المادة 620 ضرائب على الأجور والمرتبات .
- **الحساب 63 مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولات** : تفيد هنا مختلف المواد التي تخص الأملاك العقارية والمنقولات مثل : المادة 630 إيجار وأعباء إيجارية ، المادة 631 صيانة وتصليات .
- **الحساب 64 مساهمات وحصص** : تظهر في هذا الحساب النفقات المتعلقة بالمساهمات في التكاليف مع الغير مثل : المادة 640 حصة شرطة الدولة ، 645 اشتراكات البلدية .
- **الحساب 65 منح وإعانات** : تستطيع البلدية تقديم إعانات أو علاوات و مساعدات للأشخاص الطبيعيين و المعنويين وتفيد هنا في هذا الحساب مثل : 651 منح ومعونات ، 655 منح وجوائز .
- **الحساب 66 مصاريف التسيير العام** : ويقيد في هذا الحساب نفقات التسيير العام لأداء البلدية من تعويضات وظيفة أعضاء الجهاز التنفيذي البلدي ، وكذا المادة 663 توثيق عام ، 667 مصاريف النقل .
- **الحساب 67 مصاريف مالية** : يتضمن هذا الحساب فوائد القروض التي تؤديها للبنوك .
- **الحساب 68 المساهمة في صندوق الضمان ض المباشرة** : وتفيد في هذا الحساب المساهمات المقدمة من طرف البلدية لصندوق الضمان .
- **الحساب 69 أعباء استثنائية** : ويحتوي هذا الحساب على نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي التي لا تدخل المواد الأخرى للميزانية خصوصا منها تسديد

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

المبالغ غير المستحقة ، الإعانات الاستثنائية المدفوعة ، وكل النفقات السابقة التي لا تظهر في الحساب الإداري بالفقرة " أرصدة واجبة الانجاز " .

- **الحساب 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار** : أي القيمة المقطوعة من موارد قسم التسيير لصالح قسم التجهيز والاستثمار والتي يتم تحديدها بنسبة 10% كحد أدنى .

2- نفقات قسم التجهيز والاستثمار : وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز للبلدية إلى ثلاث : برامج البلدية ، برامج لحساب الغير ، عمليات خارج البرنامج وهي مصنفة إلى أبواب ، وترتب المصاريف داخل البرامج والعمليات خارج البرامج بقسم التجهيز والاستثمار على الحسابات التالية الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار للبلدية :

الحسابات	قسم التجهيز والاستثمار
06	العجز أو الفائض المرحل
10	تزويدات
13	إعانات مسدودة من طرف البلدية
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز
16	اقتراضات
17	مداخل القطاع الاقتصادي
23	كوارث
24	أملك عقارية ومنقولة
25	سلفيات البلدية لأكثر من سنة
26	سندات وقيم

تزويدات للوحدات الاقتصادية للبلدية	27
أشغال جديدة و تصليحات كبرى	28

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية .

وتحتوي مختلف الحسابات على مواد تلخص فيما يلي :

❖ الحساب رقم 06 : العجز

- المادة 060 : العجز المرحل (تجهيز و استثمار) ؛
المادة 105 : رصيد الإعانات غير المدفوعة الباقي ؛
المادة 130 : الإعانات الممنوحة للوحدات الاقتصادية للبلدية ؛
المادة 131 : التكفل بعجز الوحدات الاقتصادية للبلدية ؛
المادة 132 : تخصيصات غير قابلة لتسديد المال المتداول في الوحدات الاقتصادية البلدية؛
المادة 133 : تكاليف الدراسات والبحوث ؛
المادة 160 : تسديد الاقتراضات المبرمة من طرف البلدية ؛
المادة 240 : حيازة العقارات ؛
المادة 241 : حيازة الأدوات والآلات الكبرى والأثاث ؛
المادة 251 : القرض المقدم من طرف البلدية ؛
المادة 260 : حيازة السندات والقيم المالية ؛
المادة 270 : دفع الاقتراضات المتحصل عليها من طرف البلدية ؛
المادة 271 : تخصيصات قابلة لتسديد المال المتداول ؛
المادة 272 : دفع إعانات متحصل عليها من طرف البلدية للوحدات الاقتصادية للبلدية .

❖ الحساب 28 الأشغال الجديدة والتصليلات الكبرى : ويتفرع هذا الحساب إلى

المواد التالية :

المادة 280 : الأشغال الجديدة ؛

المادة 281 : التصليلات الكبرى ؛

المادة 285 : أشغال إعادة البناء ؛

المادة 287 : أشغال لحساب الغير.

المبحث الثاني : دراسة تطور النفقات العامة ورصيد الموازنة

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور النفقات العامة للبلدية بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار ، وكذا دراسة التطور في رصيد الموازنة والذي يعبر على قدرة تغطية إيرادات البلدية لنفقاتها .

المطلب الأول: تحليل التطور في نفقات التسيير

تعتبر نفقات التسيير الصورة العاكسة لواقع استغلال الموارد المالية للبلدية ، فمهامها تتطلب نفقات ضخمة ، والتي تسمح لها بتسيير مصالحها وصيانة ممتلكاتها وهي تشمل نفقات المستخدمين ، مساهمات وحصص ، مصاريف التسيير العام ... وكما سبق وذكرنا فإن نفقات التسيير تقسم إلى نفقات إجبارية وهي النفقات التي لها سند قانوني حيث أن البلدية مجبرة على إظهارها حسب نص المادة 154 من قانون البلدية ، كما أن هناك نفقات أخرى ضرورية .

و لغرض دراسة تطور نفقات التسيير للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول

الذي يوضح تطور مختلف نفقات التسيير لبلدية المعاضيد :

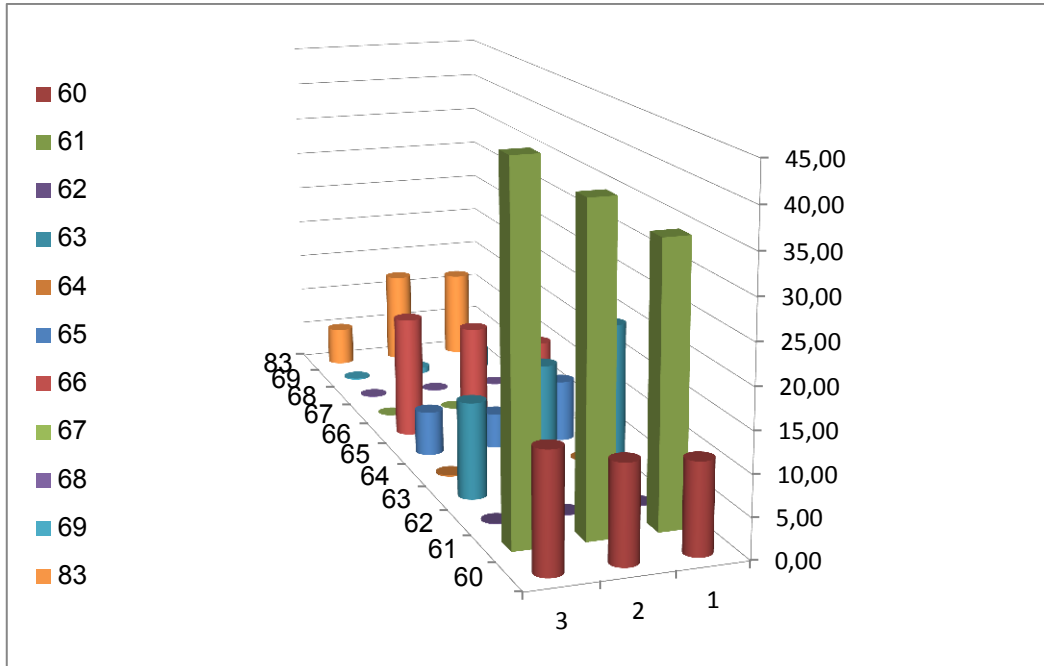
الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

جدول رقم 03: تطور نفقات التشغيل:

2016		2015		2014		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	الحساب
14.63	32542664	12.13	30900000	11.23	30692210	60
44.80	99665138	39.60	100858794.2	34.51	94332149	61
0.09	200000	0.08	200000	0.12	339056.28	62
11.98	26654535	15.63	39800000	19.83	54202787	63
0.18	402842.62	0.13	329194.4	0.11	300905.04	64
5.59	12432282	4.39	11192755.41	7.77	21226481	65
15.36	34176237	13.29	33851744.63	10.57	28881891	66
0.00	0	0.00	0	0.00	0	67
0.09	192668.6	0.07	175568.12	0.06	165458.92	68
0.17	370000	0.79	2000000	2.62	7170000	96
4.99	11107017	11.97	30478114.65	11.43	31247420	83
2.12	4720460.6	1.92	4898460.62	1.75	4770460.6	82
100.00	222463844	100.00	254684632.1	100.00	273328819	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق 03-02-01

شكل رقم 03: تطور نفقات التشغيل



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03 .

- التعليق على مدى تطور نفقات قسم التشغيل ببلدية المعاضيد :

من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 03 نلاحظ أن نفقات التشغيل للبلدية في تطور مستمر خلال السنوات الثلاثة 2014 ، 2015 ، 2016 حيث نجد أن :

- الحساب 60 سلع ولوازم :وهي مجموع ما قامت باستهلاكه البلدية من مختلف الموارد مثل التغذية ، لوازم صيانة البنايات وغيرها من المواد ، حيث أنها في تزايد مستمر من حيث القيمة والنسبة من مجموع نفقات التشغيل ، بحيث استمرت في التزايد من 2014 إلى 2016 حتى وصلت إلى 3254266.51 بنسبة 14.63 % من إجمالي نفقات التشغيل .

- الحساب 61 مصاريف المستخدمين : نلاحظ أن مصاريف المستخدمين تمثل النسبة الأكبر من مجموع نفقات التشغيل ، وهي تتزايد بشكل مستمر حيث وصلت

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

إلى 44.8 % بقيمة 99665137.94 دج ، ويرجع هذا التزايد إلى التوظيف المستمر والمتزايد للمستخدمين .

- **الحساب 62 ضرائب ورسوم :** وهي مختلف الضرائب والرسوم الواجبة الدفع من طرف البلدية ، مثل الضرائب والأجور على المرتبات وقد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2016 بنسبة 0.09 % ومبلغ 200000 دج ، وهي نسبة قليلة مقارنة بإجمالي نفقات التسيير .

- **الحساب 63 مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولات :** نلاحظ بأن المصاريف على الأملاك العقارية والمنقولات تمثل نسبة معتبرة من نفقات التسيير وهي في انخفاض ، حيث كانت تمثل في سنة 2014 نسبة 19.84 % بقيمة 54202787.00 دج وانخفضت سنة 2015 إلى 39800000 دج بنسبة 15.63 % وصولاً إلى 26654535.29 دج بنسبة 11.98 % سنة 2016 ، وهذا الانخفاض ناتج عن المحافظة على أملاك البلدية .

- **الحساب 64 مساهمات وحصص :** قدرت سنة 2014 ب 300905.04 دج بنسبة 0.11 % ، وفي 2015 ارتفعت لتصل إلى 329194.4 دج بنسبة 0.13 % ، واصلت بالارتفاع في 2016 حتى وصلت إلى 402842.62 دج بنسبة 0.18 % ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع إجمالي نفقات التسيير .

- **الحساب 65 منح وإعانات :** وهي المساعدات التي تقوم البلدية بتقديمها لمختلف الجهات المحتاجة ، وقد قدرت ب 21226481.29 دج بنسبة 7.76 % ، انخفضت سنة 2015 إلى 11192755.41 دج بنسبة 4.39 % ، ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 12432281.88 دج بنسبة 5.59 % من إجمالي نفقات التسيير .

- **الحساب 66 مصاريف التسيير العام :** وتمثل مختلف المصاريف المتعلقة بالتسيير مثل مصاريف النقل ، مصاريف العقود و المنازعات ، وهي تتزايد من

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

سنة لأخرى ، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2016 ب 34176236.52 دج بنسبة 15.63 من إجمالي نفقات التشغيل .

- **الحساب 68 المساهمة في صندوق الضمان ض المباشرة :** وقد قدرت سنة 2014 ب 165458.92 بنسبة 0.06 % ، وتزايدت سنة 2015 لتصل إلى 175568.12 دج بنسبة 0.07 % ، واستمرت بالتزايد سنة 2016 حيث وصلت إلى 192668.6 بنسبة 0.09 % من إجمالي نفقات التشغيل ، وهذه النفقات إجبارية على البلدية إظهارها .

- **الحساب 69 أعباء استثنائية :** بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 حيث قدرت ب 7170000 دج بنسبة 2.62 % ، وقد كانت متناقصة لتصل سنة 2016 إلى 3700000 دج بنسبة 0.17 % ، وهي نسبة قليلة بالنسبة لنفقات التشغيل .

- **الحساب 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار :** فالاقتطاع نفقة إجبارية حددت قانونا ب 10 % كحد أدنى ، وقد بلغت سنة 2014 مبلغ 31247420.3 دج بنسبة 11.43 % ، وارتفعت في 2015 إلى 11.97 % ، ثم انخفضت بشكل ملاحظ لتصل إلى 11107016.88 سنة 2016 .

- **الحساب 82 أعباء السنوات المالية السابقة :** وهذه الأعباء هي مجموع الالتزامات التي على البلدية قبل بداية السنة المعنية ، أي باقي الإنجاز والمسجل في الحساب الإداري ، وهي تتزايد مقارنة بإجمالي نفقات التشغيل حتى وصلت إلى 4720460.62 دج بنسبة 2.12 % من مجموع نفقات التشغيل .

المطلب الثاني: تحليل التطور في نفقات التجهيز و الاستثمار :

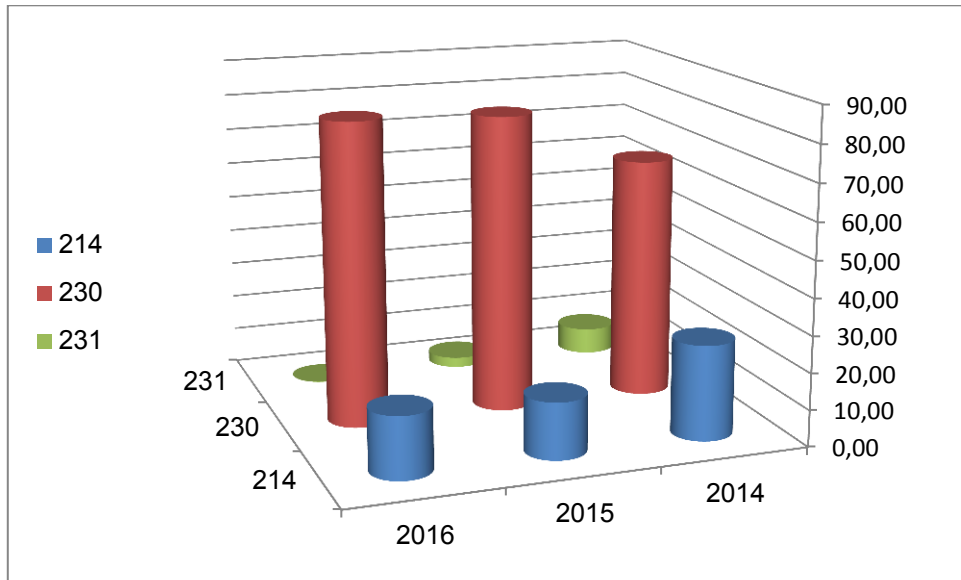
لغرض دراسة تطور نفقات التجهيز و الاستثمار للفترة 2014-2016 لبلدية المعاضيد ، نضع الجدول التالي الذي يوضح تطور مختلف النفقات الخاصة بقسم التجهيز والاستثمار لبلدية المعاضيد للسنوات 2014 . 2015 . 2016 .

جدول رقم 04 : تطور نفقات التجهيز و الاستثمار

2016		2015		2014		الحسابات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
17.02	24318203	15.62	10320336	26.19	11485336	214
82.91	118425655	81.61	53906903.48	66.53	29177400	230
0.07	98982	2.76	1825316.06	7.28	3194802	231
100.00	142842841	100.00	66052555.54	100.00	43857538	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 04-05-06 .

شكل رقم 04: تطور نفقات التجهيز و الاستثمار



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 04 .

التعليق على مدى تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار

من خلال الجدول رقم 05 والشكل أعلاه نلاحظ تطور مختلف الحسابات في قسم

التجهيز والاستثمار حيث أن :

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

• **الحساب 214 اقتناء المنقولات والعتاد الكبير** : يتطور هذا الحساب من سنة لأخرى والذي يمثل مجموع المشاريع المقامة على إقليم البلدية المتعلقة خاصة بالتهيئة العمرانية ، وتجديد الطرق وتوسعة الإنارة العمومية ، صيانة بعض ممتلكات البلدية ، وكذا تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي ، سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 17.2 % بقيمة قدرها 24318203.48 دج ، وفي سنة 2014 سجلت نسبة 26.18 % بقيمة 11485336.00 دج وأقل نسبة سنة 2015 بلغت 15.62 % بمبلغ قدره 10320336.00 دج من مجموع نفقات التجهيز والاستثمار .

• **الحساب 230 أشغال جديدة** : موجه كذلك لمشاريع مقامة على تراب البلدية ، من صيانة وتصليات في المؤسسة وبعض القطاعات الأخرى كالزراعة ، وتسجل أكبر قيمة لها سنة 2016 بقيمة 118425655.46 دج بنسبة 82.9 % ، وأقل قيمة سنة 2014 بمبلغ 29177399.87 دج بنسبة 66.5 % من إجمالي نفقات التجهيز والاستثمار .

• **231 تصليحات كبرى** : موجه للأشغال الكبرى كإنشاء مؤسسات جديدة مثل المدارس وروضة الأطفال والمكاتب المركزية و غيرها ، ونسجل نسبة 7.32 % سنة 2014 بقيمة 3194802.00 دج ، وتمثل أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى من إجمالي نفقات التجهيز والاستثمار .

وكدراسة تحليلية للمؤشرات الموجودة في الجدول والممثلة في الشكل ، فإن بلدية المعاضيد وحسب ما ينص عليه قانون 08/90 لها عدة التزامات أهمها انجاز البرامج والمشاريع التنموية المحلية ، إذ يتم تمويل انجازاتها في حدود الموارد المحلية ، و في إطار ما تمليه النصوص القانونية ، ومن أهم هذه المهام والموكلة للبلدية هي :

- التهيئة والتنمية المحلية ؛

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

- التعليم الأساسي ؛

- الأجهزة الاجتماعية و الجماعية ؛

- السكن ؛

- البيئة ؛

- النظافة والصحة ؛

- الاستثمارات الاقتصادية .

بالإضافة إلى ذلك فإن البلدية تقوم بتلبية حاجات تقليدية أخرى للمواطنين من صرف للمياه ، رفع القمامة المنزلية ، وضع شبكات النقل المدرسي وغيرها من الحاجيات .

والملاحظ أن هذه القطاعات تسجل على مختلف ميزانيات البلدية كأبواب ومواد

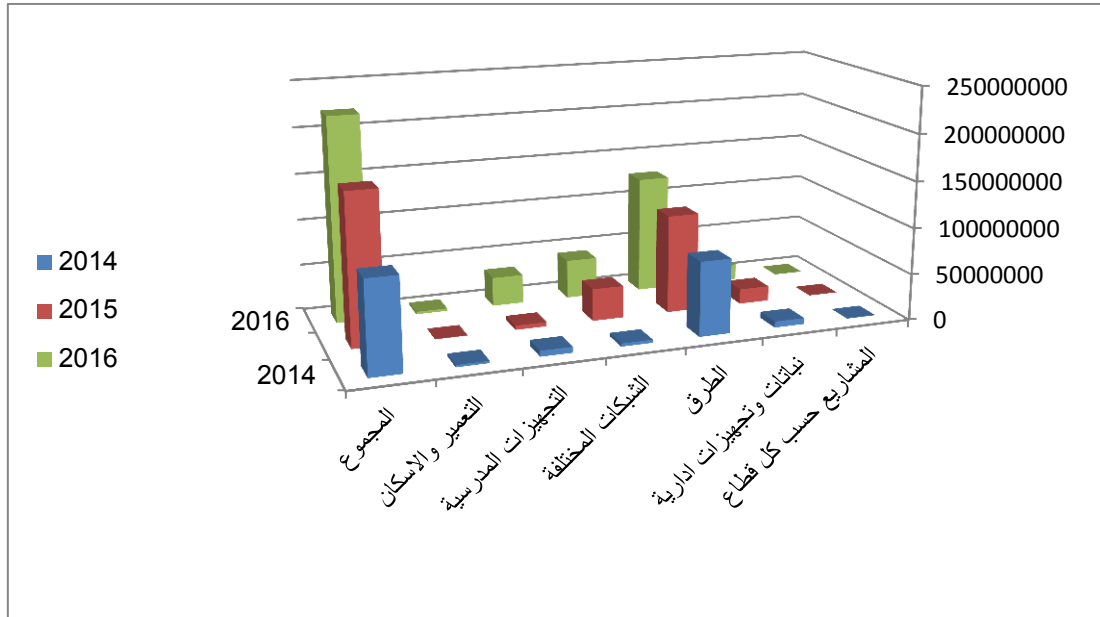
في قسم التجهيز وترصد لها مبالغ كبيرة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : تطور مشاريع البلدية حسب كل قطاع

2016	2015	2014	المشاريع حسب كل قطاع
17554660	16252102	6614064	نباتات وتجهيزات إدارية
127012676	106173114	80050417	الطرق
42223518	34859529	3368602	الشبكات المختلفة
31460180	4632040	6233859	التجهيزات المدرسية
2641996.5	500000	2368064	التعمير والإسكان
220895047	162418800	98637020	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

الشكل رقم 05: تطور مشاريع البلدية حسب كل قطاع



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05

يتضح لنا من خلال الجدول وكذا الشكل أعلاه أن الطرق في البلدية تحتل حصة الأسد في حجم مبالغ برامج البلدية ، إذ سجلت أكبر قيمة لها سنة 2016 من إجمالي برامج البلدية بقيمة 127012676.31 دج ، ويرجع هذا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة والتكلفة المرتفعة لها ، إذ أن طرق البلدية تحتل المرتبة الأولى وأولوية من أولويات التنمية المحلية وذلك لما تكتسيه من ضرورة و أهمية في الحياة اليومية لأفراد المجتمع .

من خلال ما سبق لاحظنا أن بلدية المعاضيد تعطي أولوية كبيرة لقسم التجهيز والاستثمار ، وهذا بدليل المبالغ المالية التي ترصد لهذا القسم ، وفي المقابل وعلى أرض الواقع لا نكاد نلاحظ شيئاً مما هو على الأوراق من ملايين الدينارات ، إذ أن من أهم العوائق التي تقف في سبيل تحقيق التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانيات الانجاز التقنية ، حتى في ظل وجود الموارد المالية ، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن وجود الموارد المالية لا يعكس إطلاقاً مستوى التنمية بها ، وبالنظر إلى وضعية المشاريع المسجلة

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

بلدية المعاضيد فهي في حالة تأخر دائم ، وفيما يلي نأخذ سنة 2016 كمثال على نسبة انجاز مشاريع برامج البلدية ، حيث أن نسبة الانجاز تحسب كالتالي :

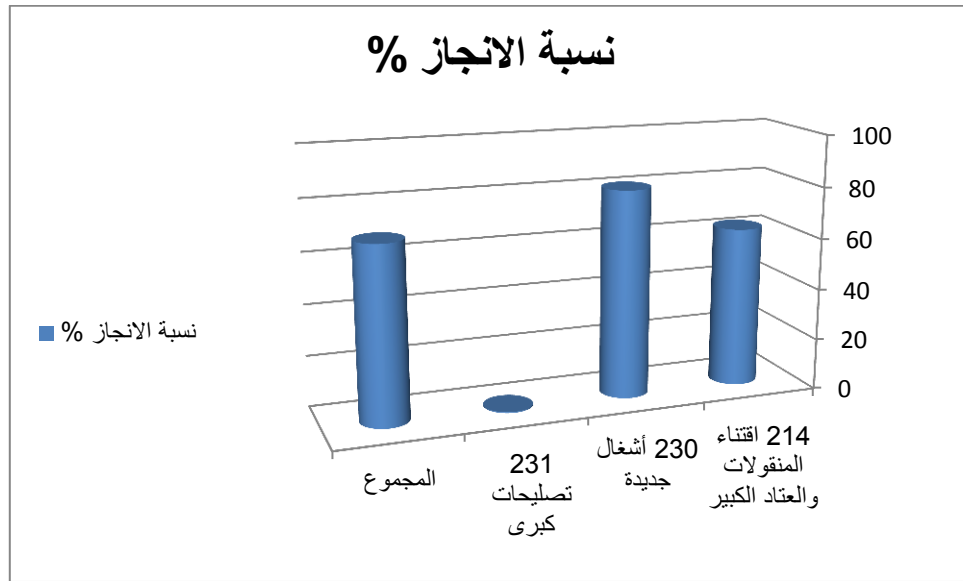
$$\text{نسبة الانجاز} = [1 - (\text{الباقي للانجاز} / \text{الاعتمادات المفتوحة})] * 100$$

الجدول رقم 06 : نسبة انجاز المشاريع لبرامج بلدية المعاضيد لسنة 2016

المشاريع	الاعتمادات المفتوحة	الانجازات	باقي الانجاز	نسبة الانجاز
214 اقتناء المنقولات والعتاد الكبير	38822281.33	24318203	14504078	62.63981
230 أشغال جديدة	146107772.8	118425655	27682117	81.05363
231 تصليحات كبرى	23763701.38	98982	23664719	0.416526
المجموع	208693755.5	142842841	65850915	68.44615

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية لسنة 2016

الشكل رقم 06: نسبة انجاز المشاريع لبلدية المعاضيد للسنة 2016



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

من خلال ما هو مبين في الجدول والشكل أعلاه ، وبالتركيز على نسبة الانجاز إذ أنه من غير المنطقي أن نرى الباقي للانجاز بهذا الحجم في قسم التجهيز ، حيث أنه من مجموع البرامج نرى نسبة انجاز لا تفوق 68.44% لكافة البرامج ، مما يعني أن نسبة 32.66% لم تتجز بعد ، وقد يكون هذا التأخر راجع للأسباب التالية :

- غياب التخطيط والبرمجة الناجم عن ضعف المورد البشري ؛
- فترة زمنية لسنة حالية وهي سنة واحدة لا تسمح بتنفيذ كل المشاريع ؛
- غياب مقاييس الأداء لتقييم المشاريع ؛
- اهتمام البلدية بالمشاريع التي يكون تمويلها من طرف الدولة مثل المخططات البلدية للتنمية P.C.D* ؛
- تعدد المشاريع الملقاة على عاتق البلدية مقارنة مع إمكانياتها المحدودة إذ ما قورنت مع الولاية ، ولا نقصد الجانب المالي بل الجانب التقني ، وكذا الصراع وسوء التفاهم بين المنتخبين والإطارات مما يؤثر سلبا ؛
- عدم كفاءة معظم المنتخبين المحليين .

المطلب الثالث: تحليل التطور في النفقات العامة

لغرض دراسة تطور النفقات العامة للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول الملخص لتطور النفقات العامة للبلدية ، وكذا نسبتها من مجموع النفقات للسنوات الثلاثة السالفة الذكر :

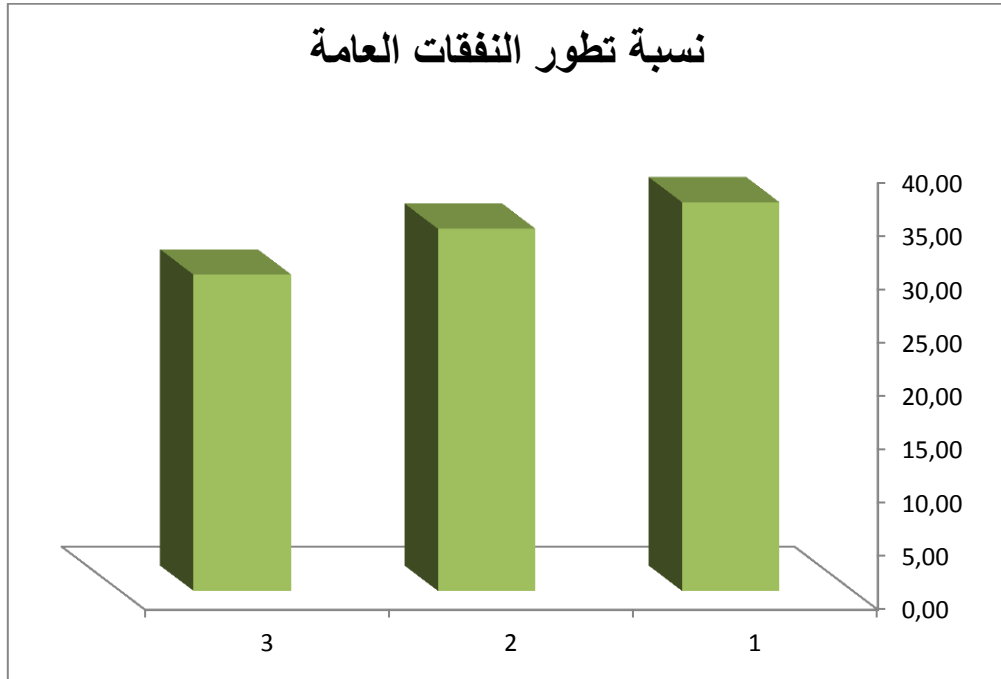
* المخطط البلدي للتنمية PCD: هو عبارة عن مخطط شامل في البلدية ، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية ، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج والتجهيزات التجارية و تنص المادة 86 من القانون 90 / 08 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها ، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون بلسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية .

جدول رقم 07 : تطور النفقات العامة

السنوات	النفقات العامة	نسبة تطور النفقات العامة %
2014	273328819	36.42
2015	254684632	33.94
2016	222463844	29.64
المجموع	750477295	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

شكل رقم 07 : تطور النفقات العامة



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 07

التعليق على مدى تطور النفقات العامة لبلدية المعاضيد : من خلال ملاحظتنا للشكل

البياني نلاحظ أن النفقات العامة تتخفض تدريجيا حيث كانت سنة 2014

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

273328818.9 دج بنسبة 36.42% من إجمالي نفقات السنوات الثلاثة ، و انخفضت سنة 2015 إلى 254684632.06 دج بنسبة 33.94% ، واستمرت في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 222463843.86 دج بنسبة 29.64% ، وهذا راجع إلى صرامة البلدية في إنفاقها للمال العام وكذا الالتزام بالعقلانية في استخدام الموارد المتاحة ، وأيضا تقادي مظاهر التفاخر كتأثيث المكاتب بصورة مبالغه ، نظرا للتقشف الذي يمس الدولة بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة .

المطلب الرابع: تحليل تطور رصيد الموازنة

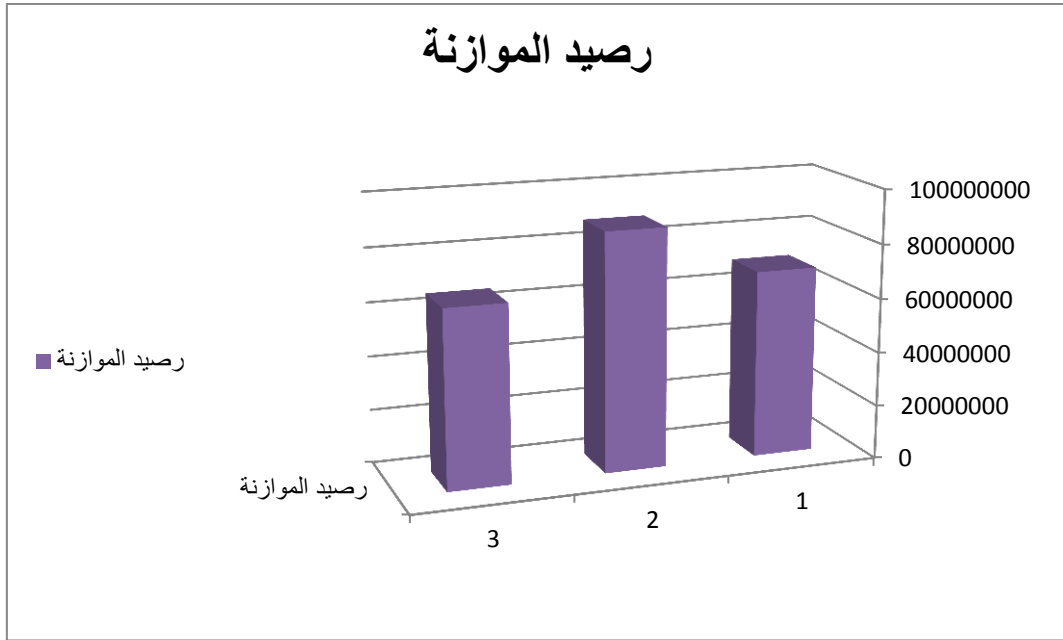
لغرض دراسة تطور رصيد الموازنة للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول التالي الذي يبين رصيد الموازنة ، حيث يمثل رصيد الموازنة الفرق بين الإيرادات العامة للبلدية ونفقاتها العامة ، ويمثل قدرة البلدية على تغطية نفقاتها بالاعتماد على إيراداتها .

جدول رقم 08: تطور رصيد الموازنة

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2014	114689254.7	45314752.38	69374502.34
2015	155750226.5	67509770.05	88240456.47
2016	210150982.5	144300055.5	65850927.02
المجموع	480590463.7	257124577.9	223465885.8

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

شكل رقم 08 : تطور رصيد الموازنة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن بلدية المعاضيد في سنة 2015 في وضعية جيدة مقارنة بسنة 2014 و 2016 ، حيث كان رصيد موازنتها موجب وقيمة معتبرة 88240456.47 دج ، وعلى العموم فإنها تحقق فائض في السنوات الثلاثة ، أي أنها في أريحية مالية أو بصيغة أخرى بلدية المعاضيد إيراداتها قادرة على تغطية جميع نفقاتها حيث أن رصيد الموازنة موجب في السنوات الثلاثة 2014. 2015 . 2016 .

المبحث الثالث : تحليل التغير في النفقات و فائض الإيرادات

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على التغير في النفقات العامة لبلدية المعاضيد ، وكذا التغير في فائض الإيرادات ، ولهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول : تحليل التغير في نفقات التسيير ، والمطلب

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

الثاني : تحليل التغير في نفقات التجهيز والاستثمار ، أما المطلب الثالث : فيعالج التغير في فائض الإيرادات.

المطلب الأول: تحليل التغير في نفقات التسيير

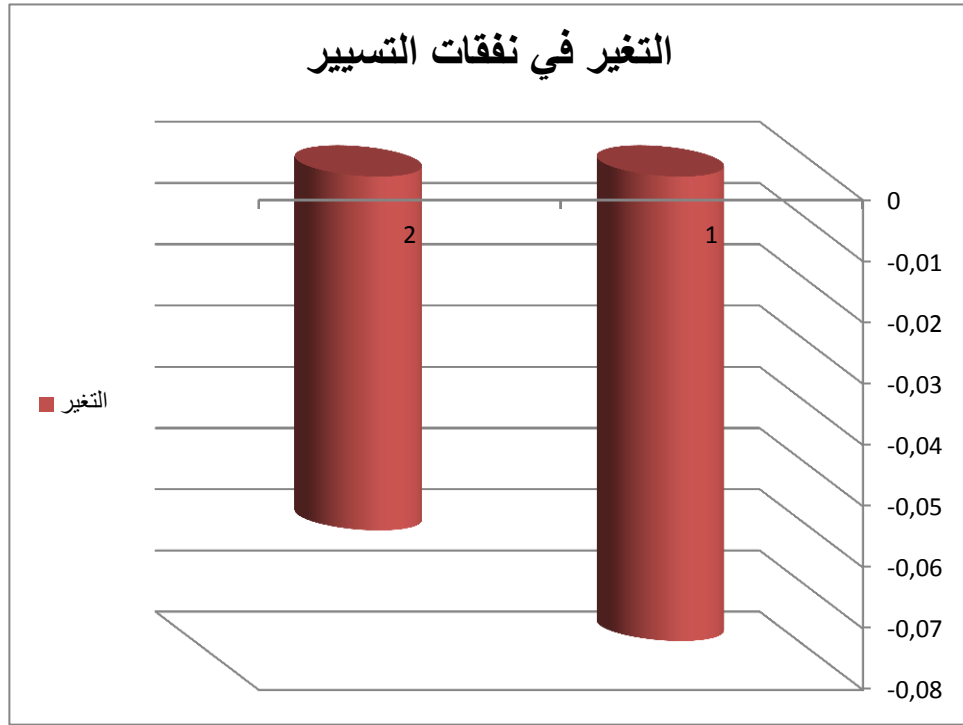
لغرض دراسة التغير في نفقات التسيير للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول الملخص للعمليات الحسابية ، حيث أن التغير يساوي الفرق بين مبالغ الفترة الحالية والفترة السابقة مقسوما على مبالغ الفترة السابقة.

جدول رقم 09 : التغير في نفقات التسيير

2016		2015		2014	السنوات
التغير	المبالغ	التغير	المبالغ	المبالغ	الحساب
0.053160631	32542663.51	0.006770122	30900000	30692210	60
0.01183492-	99665137.94	0.069187926	100858794.2	94332148.55	61
0	200000	0.41012742-	200000	339056.28	62
0.33028805-	26654535.29	0.26572041-	39800000	54202787	63
0.223722579	402842.62	0.094014244	329194.4	300905.04	64
0.110743639	12432281.88	0.47269850-	11192755.41	21226481.29	65
0.009585677	34176236.52	0.172075083	33851744.63	28881890.87	66
0	0	0	0	0	67
0.097400827	192668.6	0.061097945	175568.12	165458.92	68
0.815-	370000	0.72105997-	2000000	7170000	69
0.0577803-	206636366.4	0.0758619-	219308056.8	237310938	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم 01 . 02 . 03

الشكل رقم 09: التغير في نفقات التسيير



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09 .

تحليل التغير في نفقات التسيير :

من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 09 : نلاحظ أن مختلف نفقات التسيير تتغير سواء بالزيادة أو بالنقصان على مر السنوات الثلاثة ، وقد كان التغير الإجمالي سلبيا مما يعني أن معظم النفقات المتعلقة بالتسيير، تتناقص من سنة لأخرى ، ويتبع كل حساب على حدى نجد :

- الحساب 60 : ارتفع بمقدار 0.006 من سنة 2014 إلى 2015 ، واستمر بالارتفاع سنة 2016 بمقدار 0.053 .
- الحساب 61 : كان مقدار التغير من سنة 2014 إلى 2015 موجبا 0.069مما يعني الزيادة ، ثم سالبا من 2015 إلى 2016 أي أنه انخفض بمقدار -0.011 .

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

- **الحساب 63** : انخفض هذا الحساب من سنة 2014 إلى 2015 حيث كان التغيير سالبا ب -0.41 ، بينما بقي ثابتا من سنة 2015 إلى 2016.
- **الحساب 64** : ارتفع هذا الحساب من سنة 2014 إلى 2016 بمقدار 0.22 .
- **الحساب 65** : انخفض هذا الحساب من سنة 2014 إلى 2015 بمقدار -0.47 . ثم ارتفع بمقدار 0.11 سنة 2016 .
- **الحساب 66** : ارتفع هذا الحساب من 2014 إلى 2016 بمقدار 0.009 .
- **الحساب 68** : ارتفع هذا الحساب من سنة 2014 إلى 2016 بمقدار 0.097 .
- **الحساب 69** : انخفض هذا الحساب من سنة 2014 إلى 2015 بمقدار -0.72 ، واستمر بالانخفاض سنة 2016 بمقدار 0.815 .

المطلب الثاني : تحليل التغيير في نفقات التجهيز و الاستثمار

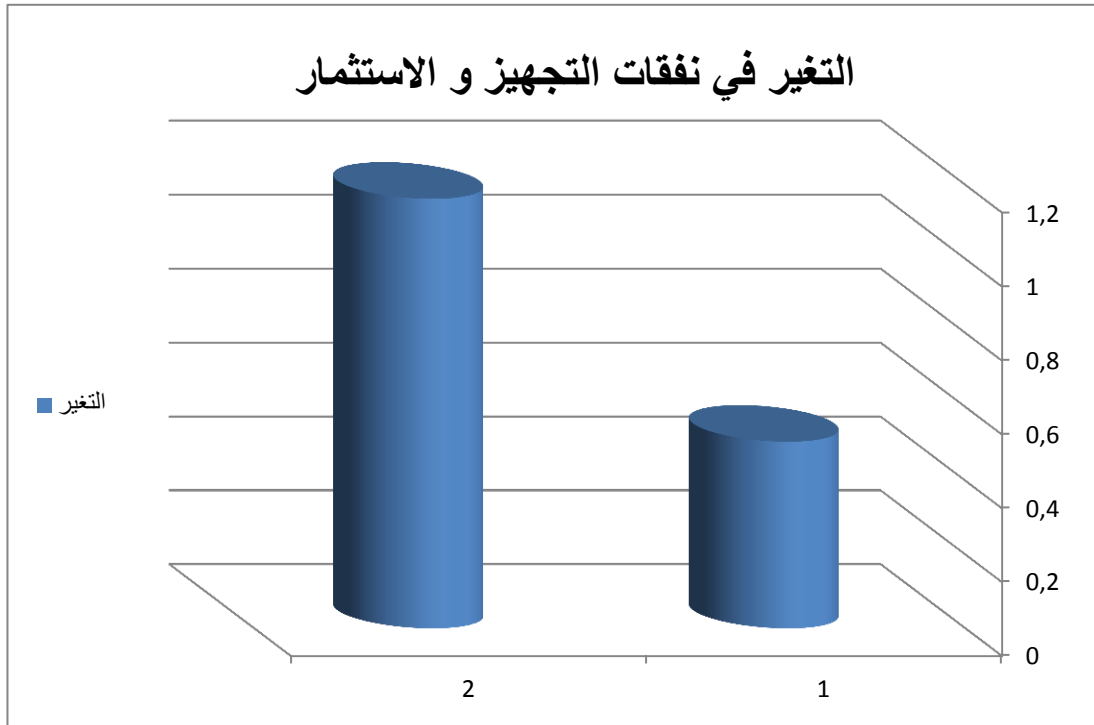
لغرض دراسة التغيير في نفقات التجهيز و الاستثمار للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول الملخص للعمليات الحسابية ، حيث أن التغيير يساوي الفرق بين مبالغ الفترة الحالية والفترة السابقة مقسوما على مبالغ الفترة السابقة.

جدول رقم 10 : التغيير في نفقات التجهيز و الاستثمار

السنوات	2014	2015	2016	التغيير	المبالغ	التغيير
الحساب	المبالغ	المبالغ	المبالغ	التغيير	المبالغ	التغيير
214	11485336	10320336	24318203.48	-0.10143368	1.356338348	
230	29177399.87	53906903.48	118425655.5	0.847556798	1.196855093	
231	3194802	1825316.06	98982	-0.4286606	0.9457726-	
المجموع	43857537.87	66052555.54	142842840.9	0.506070763	1.162563428	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

شكل رقم 10: التغير في نفقات التجهيز و الاستثمار



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 10

- تحليل التغير في نفقات التجهيز و الاستثمار :

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز والاستثمار بصفة عامة و إجمالية تتغير ايجابيا أي أنها تتزايد من 2014 إلى 2016 بمقدار معتبر (0.50) ، خاصة سنة 2016 حيث وصل مقدار التغير إلى (1.16) ، وهذا واضح من خلال الشكل أعلاه ، وبتحليل كل حساب على حدى نجد :

- الحساب 214 : كان مقدار التغير سلبيا مما يعني أن هذا الحساب انخفض من سنة

2014 إلى 2015 ب -0.10 ، ثم ارتفع سنة 2016 بمقدار 1.35.

- الحساب 230 : في هذا الحساب كان مقدار التغير موجب أي أنه ارتفع من 2014

إلى 2015 بمقدار 0.84 واستمر بالارتفاع من 2015 إلى 2014 ليصل إلى 1.19

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد و أثرها على الميزانية

- الحساب 231 : هنا كان مقدار التغير سالبا من سنة 2014 إلى 2015 أي أن هذه النفقات قد انخفضت ب -0.42 ، وواصلت في الانخفاض سنة 2016 ب -0.94 .

المطلب الثالث : تحليل التغير في إجمالي النفقات العامة

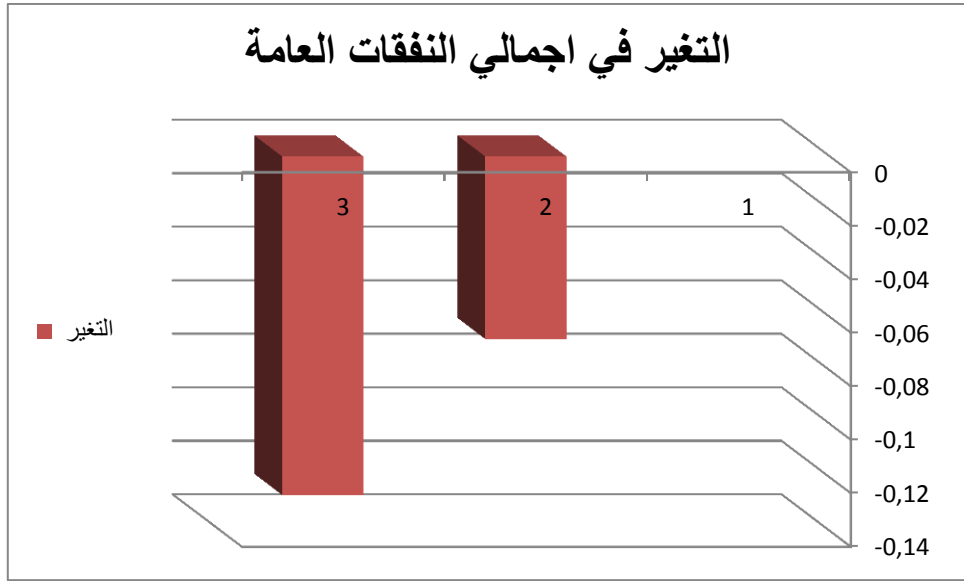
لغرض دراسة التغير في إجمالي النفقات العامة للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول الملخص للعمليات الحسابية ، حيث أن التغير يساوي الفرق بين مبالغ الفترة الحالية والفترة السابقة مقسوما على مبالغ الفترة السابقة.

الجدول رقم 11 : التغير في إجمالي النفقات العامة

السنوات	المبلغ	التغير
2014	273328819	
2015	254684632	-0.06821
2016	222463844	-0.12651

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

الشكل رقم 11 : التغير في إجمالي النفقات العامة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 11

- تحليل التغير في النفقات العامة لبلدية المعاضيد للسنوات 2014 . 2015 . 2016

من خلال قراءتنا للجدول ، وكذا ملاحظتنا للشكل أعلاه نرى أن النفقات العامة للبلدية في تغير مستمر وسلبى ، حيث أن مقدار التغير من 2014 إلى 2015 بلغ -0,6 ، بينما في 2016 أصبح التغير يساوي -0,12 ، وهذا مايدل على أن النفقات العامة للبلدية وعلى غرار السنوات الثلاثة تتناقص بشكل ملاحظ .

المطلب الرابع : تحليل التغير في فائض الإيرادات

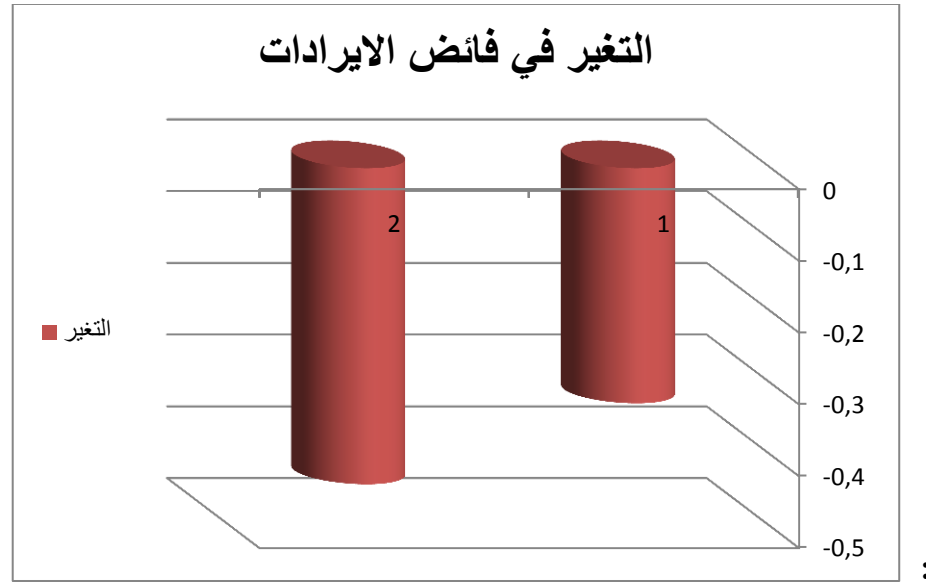
لغرض دراسة التغير في فائض الإيرادات للفترة 2014-2016 للبلدية نضع الجدول الملخص للعمليات الحسابية ، حيث أن التغير يساوي الفرق بين مبالغ الفترة الحالية والفترة السابقة مقسوما على مبالغ الفترة السابقة.

جدول رقم 12: التغير في فائض الإيرادات

السنوات	2014	2015	2016
المبالغ	83058649.59	55848684.78	31250416.84
التغير	-	0.327599413-	0.440444892-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

شكل رقم 12: التغير في فائض الإيرادات



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 12 .

تحليل التغير في فائض الإيرادات : من خلال الجدول والشكل أعلاه يمكننا أن نلاحظ أن التغير في فائض الإيرادات ، وعلى مر ثلاث سنوات سالب مما يعني أن فائض الإيرادات يتناقص من سنة لأخرى ، حيث بلغ -0.32 من 2014 إلى 2015 ، ووصل إلى -0.44 في 2016 .

- من خلال ما تم التطرق له يمكننا أن نلاحظ أن إجمالي النفقات العامة للبلدية تتناقص من سنة لأخرى ، وبتفصيلنا لمختلف النفقات وتقسيماتها إلى نفقات قسم

الفصل الثاني — دراسة حالة النفقات العامة المحلية لبلدية المعاصيد و أثرها على الميزانية

التسيير ونفقات قسم التجهيز و الاستثمار ، يمكننا القول أن نفقات التسيير هي التي تتحكم في التغير في إجمالي النفقات ، لأنه ومن خلال تحليل التغيرات في مختلف النفقات رأينا أن الانخفاض في النفقات كان في نفقات التسيير حيث كان مقدار التغير سالب في كلتا الفترتين ب -0.057 ، بينما في نفقات التجهيز والاستثمار كان التغير موجبا من سنة 2014 إلى 2015 ب: 0.50 ، ومن 2015 إلى 2016 واصل مقدار التغير الارتفاع إلى 1.16 ، مما يعني الزيادة في نفقات التجهيز والاستثمار, وفيما يخص فائض الإيرادات فقد كان التغير سالب في كلتا الفترتين ، أي أن فائض الإيرادات انخفض في السنوات الثلاثة ، ومن هنا ندرك العلاقة الطردية بين التغير في النفقات العامة والتغير في فائض الإيرادات ، فزيادة النفقات العامة يزداد فائض الإيرادات والعكس صحيح .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التحليلية للنفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد ، خلال السنوات الثلاثة 2014-2015-2016 ، قامت بتعريف ميدان الدراسة ، وتعرفت على كيفية تقسيم البلدية لنفقاتها ، وتتبع تطور نفقات البلدية (نفقات التسيير وأيضا نفقات التجهيز والاستثمار) ، إذ أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من مجموع النفقات العامة للبلدية ، وتحمل نفقات المستخدمين النسبة الأكبر منها ، ونفقات التجهيز تمثل نسبة تحدد قانونا بنسبة لا تقل عن 10% من نفقات التسيير ، ووقفت الدراسة على نسبة انجاز مشاريع البلدية حيث تبين أن انجاز المشاريع في تأخر مستمر طيلة سنوات الدراسة ، وهذا راجع لعدة أسباب تم ذكرها ، كما تم التوصل إلى أن بلدية المعاضيد تعتمد بصفة كبيرة على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة ، نتيجة لعدم وجود موارد ذاتية معتبرة لتحمل نفقات ضخمة .



خاتمة عامة



من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على أهمية النفقات العامة المحلية و التي قد اهتم المشرع بطرق تحديدها وإجراءات صرفها والرقابة عليها ، نظرا للدور الذي تسعى إليه من خلال ضمان السير الحسن للمرافق العامة وإشباع الحاجات العامة ، والدور الذي تلعبه في ميزانية الجماعات المحلية والتي تعتبر هي الأخرى الصورة العاكسة لنشاط الجماعة المحلية وسياستها المنتهجة ، وهي الوثيقة المالية الأكثر أهمية في السنة لأنها أداة تستعمل لمعرفة الوضعية المالية للجماعة كما تبين لنا الموارد التي تجنيها الجماعة ، والنفقات التي تقوم بصرفها، ويتم هذا وفق أسس ومبادئ محددة قانونا ، وتتم الرقابة عليها في مختلف مراحل تنفيذها (رقابة قبلية ، رقابة آنية ، رقابة بعدية) ، وهذا ما يعكس أهمية هذه الوثيقة بالنسبة للجماعات المحلية.

النتائج و اختبار صحة الفرضية :

جملة ما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن يندرج في النقاط التالية :

✓ النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة تستخدمها الجماعات المحلية ، للقيام بوظائفها على أكمل وجه ، ولتحقيق أهدافها وما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة ؛

✓ تعتبر ميزانية الجماعات المحلية وسيلة فعالية لتسيير شؤون ومصالح الجماعات المحلية، ويتم إعداد هذه الميزانية وفق مبادئ وقواعد تحكمها ، وضمن إطار قانوني؛

✓ تحتل النفقات العامة المحلية مكانة كبيرة في الميزانية العامة ، وتمر عملية تنفيذها بمراحل يحددها القانون ويحدد الأعوان المكلفون بكل مرحلة ويتم أيضا مسايرة

خاتمة عامة

ومراقبة تنفيذ هذه النفقات من طرف جهات مختصة وموكلة بذلك ، سواء كانت داخلية أو خارجية ؛

✓ تقسم النفقات العامة المحلية لبلدية المعاضيد، بالاعتماد على معيار الهدف إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز والاستثمار ؛

✓ النفقات العامة لبلدية المعاضيد تتناقص من سنة لأخرى ، وهذا ناتج عن الصرامة في الإنفاق العام وكذا الاستغلال العقلاني لمختلف موارد البلدية ، كما تمثل نفقات التسيير حصة الأسد مقارنة بنفقات قسم التجهيز والاستثمار ؛

✓ اعتماد بلدية المعاضيد بصفة كبيرة على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة (ممنوحات صندوق الأموال المشتركة ، برامج التنمية PCD ...) ، نتيجة لعدم وجود موارد ذاتية معتبرة لتحمل النفقات الضخمة .

✓ التأخر في انجاز مشاريع التنمية رغم الأموال المتوفرة ، نتيجة غياب التخطيط والبرمجة الناجم عن ضعف المورد البشري ، و سوء التحكم في انجاز المشاريع والبرامج التنموية في الميدان ؛

✓ رصيد بلدية المعاضيد موجب خلال السنوات الثلاثة ، مما يعني أن إيرادات البلدية قادرة على تغطية نفقاتها .

التوصيات و الاقتراحات :

من خلال دراستنا لموضوع النفقات العمومية و أثرها على ميزانية الجماعات المحلية توصلنا لجملة من التوصيات و الاقتراحات نذكر منها :

✓ ضرورة الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة لعملية تنفيذ النفقات العامة المحلية لميزانية الجماعات المحلية ؛

✓ ضرورة تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة ، خاصة مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي والأمر بالصرف ؛

خاتمة عامة

- ✓ ضرورة تفعيل الرقابة الممارسة على تنفيذ نفقات ميزانية الجماعات المحلية ؛
- ✓ ترشيد النفقات وحسن استخدامها من طرف المسؤولين المحليين ، وضمان موارد مالية ذاتية محلية كافية لتغطية احتياجات البلدية ؛
- ✓ تجنب التأخر في انجاز المشاريع ، عن طريق التخطيط الجيد و الاعتماد على مقاييس الأداء لتقييم المشاريع ؛
- ✓ الدقة في تقدير الإيرادات والنفقات المحلية عن طريق التقدير الدقيق للنفقات المحلية مما يتوفر من موارد مالية ؛
- ✓ الصرامة في إنفاق المال العام المحلي عن طريق التخلي عن كافة مظاهر التباهي والتفاخر كتأثيث المكاتب ؛
- ✓ تجنب الاعتماد المفرط على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة ومحاولة خلق موارد ذاتية للبلدية مثل رفع الدولة لنسب الضرائب والرسوم المخصصة للبلدية كالرسم على الملكية التي لا تعود إلا نسبة 20% فقط للبلدية ، وكذا استغلالها لمختلف أملاكها العقارية والمنقولة من خلال استعمالها لأغراض تجارية

✓ أفاق البحث :

من خلال دراستنا لموضوع أثر النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ، يمكن أن نقترح مواضيع متعددة لها علاقة بموضوعنا يمكن تناولها في دراستنا مستقبلية مثل :

- تمويل ميزانية الجماعات المحلية عن طريق الجباية المحلية.
- التسيير الاستراتيجي للنفقات العامة لميزانيات الجماعات المحلية.
- تدقيق نفقات الجماعات المحلية وأثره على ميزانيات الجماعات المحلية.

خاتمة عامة

- ترشيد النفقات العمومية ودوره في تحسين تسيير ميزانية الجماعات المحلية.

و في الأخير فإن هذا العمل كأبي مجهود بشري لا يخلو من النقائص و الاختلالات التي لا بد منه، فالكمال لله سبحانه وتعالى.



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

1- الكتب بالعربية:

1. أحمد عبد السميع علام, المالية العامة :المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق , مكتبة الوفاء القانونية ,مصر , 2012.
2. جمال لعامرة , منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر , دار الفجر للنشر, القاهرة 2004.
3. حامد عبد المجيد دراز ,المبادئ المالية العامة ,دار الكتاب الحديث ,مصر , 2000.
4. حسين الصغير , دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية ,دار المحمدية العامة ,ط2الجزائر , 2001.
5. خالد شحادة الخطيب ,أحمد زهير شامية ,أسس المالية العامة , دار وائل للنشر والتوزيع عمان , الأردن ,ط3, 2007.
6. خالد شحادة الخطيب ,أحمد زهير شامية ,أسس المالية العامة , دار وائل للنشر ,عمان , 2008.
7. الطيب متلو , مبدأ الشفافية في التسيير المالية المحلية ,مجلة الفكر البرلماني ,العدد السابع الجزائر, 2004 .
8. عادل أحمد حشيش ,أساسيات المالية العامة ,دار الجامعة الجديدة للنشر ,مصر 2006.
9. عادل فليح العلا, المالية العامة والتشريع الضريبي , دار الحامد , الأردن , 2006.
10. عبد الرزاق الشبخلي , الإدارة المحلية , دار المسيرة للنشر ,عمان , 2001
11. عبد الكريم أبو مصطفى ,الإدارة والتنظيم (المفاهيم ,الوظائف ,العمليات) ,مصر ,دار المعارف, 2001 .
12. علي زغدود ,الإدارة المالية العامة , دار المعتر للنشر والتوزيع ,ط1, عمان ,الأردن , 2015.
13. محمد الصغير بعلي,يسرى أبو العلا, المالية العامة :النفقات العامة ,الإيرادات العامة ,الميزانية العامة , دار العلوم للنشر والتوزيع ,الجزائر , 2003.

14. محمد سلمان سلامة,الإدارة المالية العامة ,دار المعتز للنشر والتوزيع ,عمان ,الأردن ط1, 2015.
15. محمد عباس محرزي ,اقتصاديات المالية العامة ,ديوان المطبوعات الجامعية ط4,الجزائر ,2010.
16. محمد عمر حماد أبو دوح ، ترشيد الإنفاق العام و علاج عجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .

الكتب بالأجنبية:

1. Bachir yalles chaonche;.le budget de l'état et des collectisités_opu_Alger;1990.
2. Jean Longatte,paseal vanhose, chritiphe viprey ,économie générale, 3 édition, paris ,dunod ,2002.
3. Magnet jaque , la comptable publique , France,1995.

المذكرات والأطروحات :

1. دحمان حمادو,الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير القانون العام , كلية الحقوق العلوم السياسية , جامعة أبي بكر بلقايد,تلمسان 2011.
2. رحمة زيوش , الميزانية العامة للدولة , رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم ,تخصص القانون ,كلية الحقوق ,جامعة مولود معمري, تيزي وزو,2011.
3. زهير شلال , آفاق إيضاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة ,أطروحة دكتوراة , جامعة أمحمد بوقرة , بومرداس , 2013 2014 .
4. سعاد طيبي , الرقابة على الميزانية الجماعات المحلية ,رسالة ماجستير في القانون ,معهد الحقوق والعلوم الإدارية ,فرع إدارة ومالية ,جامعة بن عكنون _الجزائر ,2002.

5. سهام شباب , إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية , دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر ,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع تسيير المالية العامة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة أبي بكر بالقائد ,تلمسان ,2012.
6. عباس عبد الحفيظ , تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية _دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصوره ,مذكرة ماجستير ,جامعة أبو بكر بالقائد,تلمسان ,2011, 2012.
7. محمد مسعودي , ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة , مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة ,الجزائر ,2006.

المجلات

- 1.زيان محند واعمر, نظرية حول المالية العمومية المحلية ,مجلة الفكر البرلمان ,العدد الأول 2002,الجزائر .
- 2.مسعود شيهوب , المجموعات المحلية بين الاستقلال والرقابة , مجلة الفكر البرلماني ,العدد الأول ,الجزائر,ديسمبر , 2002 .

الملتقيات

- رحيمة حوالمف بومدين , دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية ,عرض للتجربة الجزائرية ,مؤتمر العمل البلدي الأول ,مركز البحرين للمؤتمرات _فندق كراون بلازا ,26_27مارس 2006.
- كريمة ربحي ,زاهية بركان , وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية ,مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات ,جامعة سعد دحلب ,البلدية .
- مرغاد لخضر ,مداخلة بعنوان :النفقات العامة وقواعد ترشيدها ,الملتقى الدولي :تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحويلات الاقتصادية ,جامعة الحاج لخضر ,باتنة ,يومي :01_02_ديسمبر_2004.

المواد و النصوص القانونية:

1. المادة 03 ,قانون 21|90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ,الجريدة الرسمية العدد35.
2. المادة 57 من قانون رقم 21|90 المتعلق بالمحاسبة العمومية .
3. المادة 150 من القانون البلدية
4. قانون رقم 11/10, المتعلق بالبلدية ,مؤرخ في 22 جوان 2011,جريدة رسمية رقم عدد37مؤرخة في 03ماي2011
5. المادة 25 من القانون 21|90, المتعلق بالمحاسبة العمومية ,.مرجع سابق ,1134
6. المادة 33 من قانون 21|90 المتعلق بالمحاسبة العمومية
7. المادة 04 من مرسوم التنفيذي رقم 272/08 المؤرخ في 06/09/2008 , يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية , الجريدة الرسمية العدد50 الصادرة في 200/09/07
8. المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 414/92 , المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1913 الموافق ل14نوفمبر سنة 1992 , المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها , الجريدة الرسمية العدد 82, 1992
9. المادة 08 من المرسوم التنفيذي 414/92.
10. المادتين 02,03 من الأمر رقم 20/95 المؤرخ في 17جويلية 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة , جريدة رسمية , عدد 39 المؤرخ في 1996.



الملاحق



الملحق رقم 02

حساب الميزانية
2015

المحصول	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
1 180 163.60	23 078 913.01	24 259 076.61	30 950 000.00	60 - ملو و	600 000.00
	4 497 210.00	4 497 210.00	4 500 000.00	601 - مستطردات	4 500 000.00
	1 464 540.03	1 464 540.03	1 500 000.00	602 - مستطردات	1 500 000.00
0.00	2 394 189.58	2 394 189.58	3 800 000.00	603 - مستطردات	3 800 000.00
1 180 163.60	6 149 316.40	7 349 480.00	7 900 000.00	604 - مستطردات	7 900 000.00
	836 117.10	836 117.10	1 000 000.00	605 - مستطردات	1 000 000.00
0.00	4 048 100.00	4 048 100.00	7 900 000.00	606 - مستطردات	7 900 000.00
	1 467 448.90	1 467 448.90	1 000 000.00	607 - مستطردات	1 000 000.00
131 900.00	88 549 925.62	88 681 825.62	100 858 794.23	61 - مستطردات	100 858 794.23
0.00	30 205 761.82	30 205 761.82	42 264 309.58	610 - مستطردات	42 264 309.58
0.00	38 359 708.00	38 359 708.00	35 025 960.36	611 - مستطردات	35 025 960.36
131 900.00	0.00	131 900.00	2 000 000.00	612 - مستطردات	2 000 000.00
0.00	19 284 455.80	19 284 455.80	21 568 634.29	613 - مستطردات	21 568 634.29
0.00	103 600.00	103 600.00	200 000.00	62 - مستطردات	200 000.00
	103 600.00	103 600.00	200 000.00	620 - مستطردات	200 000.00
0.00	30 567 496.07	30 567 496.07	39 800 000.00	63 - مستطردات	39 800 000.00
0.00	6 703 540.00	6 703 540.00	7 950 000.00	630 - مستطردات	7 950 000.00
0.00	4 664 790.00	4 664 790.00	7 850 000.00	631 - مستطردات	7 850 000.00
0.00	19 106 313.65	19 106 313.65	23 000 000.00	632 - مستطردات	23 000 000.00
	29 352.45	29 352.45	500 000.00	633 - مستطردات	500 000.00
0.00	63 499.97	63 499.97	500 000.00	634 - مستطردات	500 000.00
	314 194.40	314 194.40	329 194.40	64 - مستطردات	329 194.40
				640 - مستطردات	
				641 - مستطردات	
				642 - مستطردات	
				643 - مستطردات	
				644 - مستطردات	
				645 - مستطردات	
				646 - مستطردات	
				647 - مستطردات	
0.00	314 194.40	314 194.40	314 194.40	648 - مستطردات	314 194.40
7 439 895.72	3 225 927.00	10 665 822.72	11 192 755.41	65 - مستطردات	11 192 755.41
				650 - مستطردات	
2 094 039.90		2 094 039.90	2 094 039.90	651 - مستطردات	2 094 039.90
0.00	225 927.00	225 927.00	500 000.00	652 - مستطردات	500 000.00
2 609 786.11	3 060 000.00	5 609 786.11	6 035 445.00	653 - مستطردات	6 035 445.00
2 736 049.71		2 736 049.71	2 543 049.71	654 - مستطردات	2 543 049.71
10 977 687.70	22 454 487.92	33 432 175.62	33 851 744.63	66 - مستطردات	33 851 744.63
	14 657 919.63	14 657 919.63	17 899 896.42	660 - مستطردات	17 899 896.42
0.00	3 302 091.00	3 302 091.00	3 500 000.00	661 - مستطردات	3 500 000.00
	2 140.00	2 140.00	195 000.00	662 - مستطردات	195 000.00
	323 011.17	323 011.17	2 900 000.00	663 - مستطردات	2 900 000.00
10 977 687.70	435 480.00	11 413 167.70	3 850 000.00	664 - مستطردات	3 850 000.00
	999 940.60	999 940.60	1 000 000.00	665 - مستطردات	1 000 000.00
0.00	2 470 042.50	2 470 042.50	3 056 848.21	666 - مستطردات	3 056 848.21
	463 863.22	463 863.22	500 000.00	667 - مستطردات	500 000.00
				668 - مستطردات	
				669 - مستطردات	
				670 - مستطردات	
				671 - مستطردات	
				672 - مستطردات	
0.00	175 568.12	175 568.12	175 568.12	673 - مستطردات	175 568.12
170 000.00	624 540.00	696 540.00	2 000 000.00	674 - مستطردات	2 000 000.00
	30 478 114.65	30 478 114.65	30 478 114.65	675 - مستطردات	30 478 114.65
4 720 460.62	178 000.00	4 898 460.62	4 898 460.62	676 - مستطردات	4 898 460.62
				677 - مستطردات	
4 720 460.62	178 000.00	4 898 460.62	4 898 460.62	678 - مستطردات	4 898 460.62
				679 - مستطردات	
				680 - مستطردات	
24 620 107.64	199 652 766.79	224 272 874.43	254 684 632.06	681 - مستطردات	254 684 632.06
	55 846 684.78			682 - مستطردات	

الملحق رقم 03

حسابات لاصاري 2016

المحطة	البيانات	المحطة	المحطة	المحطة	المحطة
المحطة	المحطة	المحطة	المحطة	المحطة	المحطة
1 915 000,00	25 695 609,35	27 410 409,35	32 542 663,51	60 - مبلغ المخصصات	
				600 - مصروفات صناعية	
	3 980 000,00	3 980 000,00	4 000 000,00	601 - الكهرباء	
	292 948,00	292 948,00	300 000,00	602 - المياه	
	0,00	0,00	100 000,00	603 - والوقود	
	2 679 153,20	2 679 153,20	3 300 000,00	604 - مصروفات	
	8 212 902,75	8 212 902,75	10 471 847,81	605 - توريدات المصروفات	
	0,00	0,00	300 000,00	606 - توريدات المصروفات	
	945 000,00	945 000,00	950 000,00	607 - توريدات المصروفات	
1 915 000,00	6 545 808,00	8 560 808,00	10 120 815,70	608 - توريدات المصروفات	
	2 639 777,40	2 639 777,40	3 000 000,00	609 - توريدات المصروفات	
34 500,00	83 049 234,20	83 083 734,20	99 665 137,94	61 - مصروفات المخصصات	
	25 753 152,58	25 753 152,58	35 237 540,99	610 - أمور المخصصات المضمنة	
	38 087 437,85	38 087 437,85	42 040 816,75	611 - أمور المخصصات المضمنة	
34 500,00	97 400,00	131 900,00	331 900,00	612 - أمور مضافة	
0,00	19 111 243,77	19 111 243,77	22 034 860,20	613 - أمور إضافية	
0,00	121 500,00	121 600,00	200 000,00	62 - خدمات المصروفات	
	121 500,00	121 500,00	200 000,00	620 - خدمات المصروفات	
				621 - خدمات المصروفات	
0,00	24 903 664,35	24 903 664,35	24 654 535,29	63 - مصروفات المصروفات	
	4 933 342,50	4 933 342,50	5 450 000,00	630 - مصروفات المصروفات	
	0,00	0,00	350 000,00	631 - مصروفات المصروفات	
	19 468 699,87	19 468 699,87	20 504 535,29	632 - مصروفات المصروفات	
	85 102,01	85 102,01	90 000,00	633 - مصروفات المصروفات	
	216 499,97	216 499,97	240 000,00	634 - مصروفات المصروفات	
0,00	362 842,62	362 842,62	402 842,62	635 - مصروفات المصروفات	
				64 - مصروفات المصروفات	
				640 - مصروفات المصروفات	
				641 - مصروفات المصروفات	
				642 - مصروفات المصروفات	
				643 - مصروفات المصروفات	
				644 - مصروفات المصروفات	
				645 - مصروفات المصروفات	
0,00	362 842,62	362 842,62	362 842,62	646 - مصروفات المصروفات	
6 998 027,68	800 000,00	7 798 027,68	12 432 281,88	65 - مبلغ المخصصات	
				650 - مصروفات المصروفات	
2 094 039,90		2 094 039,90	2 094 039,90	651 - مصروفات المصروفات	
0,00	0,00	0,00	0,00	652 - مصروفات المصروفات	
2 081 918,07	800 000,00	2 881 918,07	4 946 272,27	653 - مصروفات المصروفات	
2 822 069,71	0,00	2 822 069,71	3 391 949,71	654 - مصروفات المصروفات	
8 347 474,08	23 775 379,93	32 142 854,01	34 176 236,52	66 - مصروفات المصروفات	
	9 987 207,95	9 987 207,95	10 998 060,74	660 - مصروفات المصروفات	
0,00	499 668,93	499 668,93	500 000,00	661 - مصروفات المصروفات	
	2 140,00	2 140,00	3 000,00	662 - مصروفات المصروفات	
	241 487,41	241 487,41	400 000,00	663 - مصروفات المصروفات	
5 529 246,08	11 731 777,70	17 261 023,78	17 276 135,78	664 - مصروفات المصروفات	
	0,00	0,00	29 520,00	665 - مصروفات المصروفات	
2 838 230,00	731 300,00	3 569 530,00	4 349 530,00	666 - مصروفات المصروفات	
	581 797,94	581 797,94	600 000,00	667 - مصروفات المصروفات	
				668 - مصروفات المصروفات	
				669 - مصروفات المصروفات	
				67 - مصروفات المصروفات	
				670 - مصروفات المصروفات	
				671 - مصروفات المصروفات	
				672 - مصروفات المصروفات	
0,00	192 668,60	192 668,60	192 668,60	673 - مصروفات المصروفات	
0,00	350 000,00	350 000,00	370 000,00	674 - مصروفات المصروفات	
4 720 440,62	11 107 016,88	11 107 016,88	11 107 016,88	675 - مصروفات المصروفات	
	0,00	4 720 440,62	4 720 440,62	676 - مصروفات المصروفات	
				677 - مصروفات المصروفات	
4 720 440,62	0,00	4 720 440,62	4 720 440,62	678 - مصروفات المصروفات	
				679 - مصروفات المصروفات	
				680 - مصروفات المصروفات	
22 035 464,38	170 357 915,93	192 393 380,31	222 463 843,86	68 - مصروفات المصروفات	
	31 280 416,84			680 - مصروفات المصروفات	

الملحق رقم 04

2014

تقرير الميزان العمومي

القسم	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	البيانات
8 374 502,34	45 314 752,38	114 689 254,72	114 689 254,72		مجموع التكاليف
	1 457 214,51	1 457 214,51	1 457 214,51		تكاليف مرصدة 0820
	1 040 457,70	1 040 457,70	1 040 457,70		البرامج (عجز مرصدة - 0820)
	416 756,81	416 756,81	416 756,81		(خارج عن البرامج) عمل مرصدة - 0820
12,44		12,44	12,44		(متأخرات) حسابات - 105
					(البيانات) ومطابق إعداد القوائم - 100
					التكاليف المترتبة - 212
35 758 367,16	11 485 336,00	37 243 703,16	37 243 703,16		التكاليف المترتبة والتكاليف - 214
35 898 046,89	28 177 399,87	56 075 445,76	56 075 445,76		التكاليف المترتبة - 230
16 718 076,85	3 194 802,00	19 912 878,85	19 912 878,85		التكاليف المترتبة - 231
					قائمة مبالغ الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية - 260
889 851,91	111 799 402,81	114 689 254,72	114 689 254,72		مجموع الإيرادات
	51 752 273,69	51 752 273,69	51 752 273,69		تكاليف مرصدة - 0820
	51 752 273,69	51 752 273,69	51 752 273,69		(البرامج) لتكاليف مرصدة - 0820
					(خارج عن البرامج) لتكاليف مرصدة - 0820
					مطابق القسم الفرعي للإستثمار الأجنبي - 01
	31 247 420,33	31 247 420,33	31 247 420,33		(القطاع) من إيرادات التسيير - 100
	31 247 420,33	31 247 420,33	31 247 420,33		(البرامج) (القطاع) من إيرادات التسيير - 100
					(خارج عن البرامج) (القطاع) من إيرادات التسيير - 100
					إيرادات (وخصائص) - 103
					حسابات - مجموع - 105
					تعميمات خارجية عن البرامج (حسابات) - 105
889 851,91	28 799 708,79	31 689 560,70	31 689 560,70		حسابات المراسم - 105
212 831,24	21 714 842,79	23 927 674,03	23 927 674,03		المسؤولية - 1050
877 020,67	7 084 866,00	7 761 886,67	7 761 886,67		المسؤولية - 1051
					إيرادات الخصبة للتطمين - 1052
					(البيانات) (البيانات) - 1053
					مطابق القوائم - 190
					التصرف في الطوارئ - 212
					التصرف في المتقدمات والتكاليف الكبرى - 214
					تحويل أصول الموزعات - 240
					التصرف في مبالغ الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية - 260
					إيرادات - 0850
	66 484 650,43				الإيرادات
					موصولة بحسابات البرامج و الخصائص الخارجية عن البرامج (إطار III القسم الأول)
					مجموع التكاليف
					تكاليف خارجية عن البرامج
					تكاليف مرصدة - 0820
					(متأخرات) حسابات - 105
					(البيانات) ومطابق إعداد القوائم - 190
					قائمة مبالغ الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية - 260
					تكاليف المراسم
					تكاليف مرصدة - 0820
					(البيانات) (البيانات) - 0820
					مجموع الإيرادات
					إيرادات خارجية عن البرامج
					تكاليف مرصدة - 0820
					تكاليف ماليات - 01/100
					إيرادات (وخصائص) - 103
					التصرف في مبالغ الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية - 260
					إيرادات (والبيانات) (الخارج عن البرامج)
					إيرادات المراسم
					تكاليف مرصدة - 0820
					إيرادات المراسم
					التكاليف
					إيرادات - 0850
					الإيرادات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسة أثر النفقات العامة المحلية في ميزانية الجماعات المحلية ووقفت على واقع ذلك في بلدية المعاضيد (المسيلة) ، حيث جاءت لمعالجة الإشكالية التالية " ما هو أثر النفقات العامة المحلية في ميزانية الجماعات المحلية ؟ " ولتحقيق هذا الهدف تم القيام بعرض إطار نظري لموضوع الدراسة ، وكذلك إطار تطبيق يتمثل في دراسة ميدانية ببلدية المعاضيد وذلك لمعرفة أثر نفقات البلدية على ميزانيتها ، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى الملاحظات والمقابلة مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق ، وتوصلت إلى أن ميزانية البلدية تعتمد على النفقات العامة في تلبية حاجات سكان إقليمها .

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة المحلية ، ميزانية الجماعات المحلية .

Résumé :

Cette étude a examiné l'impact des dépenses publiques locales dans le budget des collectivités locales et se tint sur le fait que , dans la communauté maàdid (M'sila) , où il est venu pour résoudre le problème suivant : " quel est l' impact des dépenses publiques locales dans le budget des collectivités locales ? " pour atteindre cet objectif est d'offrir un cadre théorique pour le sujet de l'étude , ainsi qu'un cadre pratique est dans une étude sur le terrain de la communauté maàdid , à savoir l'impact de la communauté des dépenses sur le budget , ce qui est basé sur l'approche descriptive et analytique qui nous permet de décrire et d'analyser les aspects théorique du sujet , en plus des notes et entretien avec l'étude et l'analyse des différents alut documents , et il a constaté que le budget des collectivités dépend des dépenses publiques pour répondre aux besoins de la population de son territoire de .

Mots clés : dépenses publiques locales , budget des collectivités locales